الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة لونيسي علي- البليدة 2-

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير- الشهيد طالب عبد الرحمن

سنة أولى جذع مشترك-علوم التسيير

محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد

من إعـداد:

الدكتورة : سمية بـــــوخاري

السنة الجامعية: 2022/2023

الفصل الأول : المدخل المعرفي(علم الإقتصاد:علم الثروة،علم الرفاهية،علم الاختيارات الفعالة،علم العلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج)

المحاضرة الأولى:- الإطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد-

- أولا : تعريف علم الإقتصاد؛
- ثانيا : فروع علم الإقتصاد؛
- رابعا: اهمية علم الإقتصاد؛
- خامسا: مجالات علم الإقتصاد؛

أولا- تعريف علم الاقتصاد :

لغة:يعرف مصطلح الاقتصاد **لغوياً** على أنه التوسط بين الإسراف والتقدير (جاء في مختار الصحاح: "القَصْدُ بين الإسراف والتقتير يقال فلان مُقْتِصدٌ في النفقة")

أما **إصطلاحا** فيعرف علم الاقتصاد (بالإنجليزيّة: Economics) على أنه مجموعة من النظريات و النماذج الفكرية التي تساعد على اتخاذ القرارات حول كيفية استخدام الموارد المحدودة في تلبية الحاجات والرغبات المتعددة،

كما تعرض الكثير من الكتاب لتعريف علم الاقتصاد، واختلفت آراؤهم باختلاف الزاوية التي ينظر منها لهذا العلم،بحيث تم تعريف علم الاقتصاد بأنه:

علم الثروة :عرفه الاقتصاديون التقليديين خلال عصر الرأسمالية الحرة بأنه علم الثروة أي أن موضوع علم الاقتصاد هو البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة، يقتصر الأمر فقط على تلك التصرفات التي تتعلق بالثروة، أي التي تتعلق بكيفية إنتاج الثروة وكيفية استعمالها سواء في ذلك تبادلها أو توزيعها أو إنتاجها أو استهلاكها

علم إشباع الحاجات الإنسانية :

ذهب فريق آخر إلى تعريف علم الاقتصاد بأنه علم إشباع الحاجات الإنسانية، والحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة، وتتغير بحسب الزمان والمكان، فحاجات الإنسان البدائي تختلف عن حاجات الإنسان في القرن الحادي والعشرين، كذلك حاجات الإنسان في المناطق الاستوائية تختلف عن حاجات الإنسان في المناطق القطبية

الاقتصاد هو علم المبادلة :

يرى البعض الآخر أن الاقتصاد هو علم المبادلة أي أن موضوع علم الاقتصاد هو دراسة المبادلة التي ينزل بمقتضاها الفرد عما معه لآخر مقابل الحصول على ما يريد،

الاقتصاد هو علم الندرة:

و هنا عرَف علم الاقتصاد على أنه دراسة سلوك الإنسان في مجال العلاقة بين أهداف متعددة ووسائل متعدد ة ذات استعمالات متنوعة، وبعبارة أخرى، أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في تنظيم الموارد المحددة ذات الاستعمالات المختلفة، وأساس هذا التعريف هو ندرة الموارد التي تحت تصرف الإنسان بالنسبة لما يريد إشباعه من حاجات إنسانية مع تعدد هذه الحاجات وكثرتها، أي أن علم الاقتصاد وهو علم الملائمة بين الوسائل والغايات

ثانيا- فروع علم الاقتصاد:

يمكن **تقسيم الاقتصاد** إلى فرعين رئيسين هما:

1-الاقتصاد الجزئيّ (بالإنجليزيّة: Microeconomics):هو دراسة الوحدات الإقتصادية الجزئية على صعيد الفرد مثل:دراسة العرض و الطلب- دراسة سلوك مستهلك معين أو منتج معين....إلخ.

2-الاقتصاد الكليّ (بالإنجليزيّة: Macroeconomic): هو دراسة الوحدات الإقتصادية الكلية على صعيد الدولة، مثل: دراسة سعر الفائدة، والضرائب، والتضخُّم، والنموّ، والبطالة، ....إلخ.

ثالثا- أهمية علم الاقتصاد:

للاقتصاد أهمية كبيرة في العديد من الأمور المختلفة والتي نجملها فيما يلي:

- يساعد علم الاقتصاد الإنسان على معرفة الطرق التي يمكن بها أن يكسب ماله، فكسب المال قد يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذا العلم الهام، فهو يبحث ويهتم بالأمور التي تمس الأنشطة الإنسانية المالية للإنسان.
- يساعد على فهم الية توزيع الموارد الاقتصادية المحدودة وطرق استخدامها
- يساعد علم الاقتصاد على معرفة العوامل التي تؤثّر في العرض والطلب، مما يعمل على تطوير وتحسين العديد من النواحي المتعلقة بالعلميات التجارية والصناعية في الدولة.
- يساعد علم الاقتصاد على تحديد اسباب الظواهر و المشاكل الاقتصادية كالبطالة و الفقر و انخفاض مستوى النمو الاقتصادي و ايجاد حلول لها
- يساعد على تحليل نقاط القوة و الضعف الخاصة بالجانب المالي لاي بلد.

رابعا:-مجالات علم الاقتصاد :

يعتمد علم الاقتصاد على مجموعة من المجالات التي يهتمّ بدراستها، وفيما يأتي معلومات عن أهمّها:

1-المال (بالإنجليزيّة: Money):

هو أحد المجالات الرئيسيّة والفرعيّة للاقتصاد؛ إذ تُعدُّ السيطرة الحكوميّة على المال من أقدم وظائف الحكومات وأكثرها انتشاراً على نطاق واسع، وفي القرن الثامن عشر للميلاد تمّ الاهتمام بتأثيرات حجم المال على مستويات الأسعار، وحجم النشاطات الاقتصاديّة بشكل كبير، أمّا في القرن التاسع عشر للميلاد عُرِفت نظرية كمية المال التي تشير إلى أنّ أيّ **تغيُّرات في كمية المال المعروضة لا يمكن استيعابها إلّا بعد معرفة الاختلافات الخاصة بمستوى السعر العام**؛ أيّ القوة الشرائيّة للمال، وينتج عن ذلك تغيُّر في الأسعار يتناسب مع كميّة المال المتداول.

2-النمو والتنميّة (بالإنجليزيّة: Growth and Development):

هما مجالان مختلفان من مجالات الدراسات الاقتصاديّة؛ إذ لا تشكّل دراسة النمو في الاقتصاد، والتنمية الاقتصاديّة فرعاً واحداً من فروع علم الاقتصاد، بلّ يستخدم كلٌّ منهما أساليباً متنوعة في التحليل الاقتصاديّ؛ إذ من الممكن تصنيف التنمية الاقتصاديّة بأنّها واحدة من الحقول الرئيسيّة للاقتصاد مع الاقتصاد الكليّ والاقتصاد الجزئيّ، أمّا النمو الاقتصاديّ فهو المجال الأكثر طلباً من النواحي الفنيّة؛ وخصوصاً في علم الاقتصاد الحديث، ويهتمُّ بدراسة المسارات الخاصة بالتوازن بدلاً من متابعة حالة التوازن الاقتصاديّ.

3-الماليّة العامة (بالإنجليزيّة: Public finance):

هي عبارة عن مجال من المجالات الاقتصاديّة التي ظهرت أهمية دراستها في القرن التاسع عشر للميلاد أثناء الاهتمام بدراسة المشكلات المتعلقة بالضرائب والمعروفة باسم الوقوع الضريبيّ؛ لكنّ الاقتصاد الكينزيّ حلّ مكان التركيز على المشكلات الضريبيّة، مع الاهتمام بتحليل النفقات الحكوميّة على مستويّات العمالة والدخل.

4- الاقتصاد الدوليّ (بالإنجليزيّة: International Economics):

هو المجال الاقتصاديّ الذي اهتمّ به علماء الاقتصاد منذ القرن التاسع عشر للميلاد؛ إذ تمّ طرح النظريّات الاقتصاديّة المتعلقة بالاقتصاد الدوليّ، وتُقسم هذه النظريّات إلى قسمين هما:

نظريّة التجارة الدوليّة: هي النظريّة التي تهتمّ بحساب الأرباح التي يتمُّ تحقيقها من التجارة، ومن ثمّ تقديم شرح عن كيفية توزيع هذه الأرباح بين الدول

نظرية تسويّة ميزان المدفوعات: هي النظريّة التي تقدم تحليلاً لعمل سوق صرف العملات الأجنبيّة، كما تهتمّ بمتابعة التغيرات المرتبطة بسعر صرف العملات، والعلاقات بين مستوى النشاط الاقتصاديّ، وميزان المدفوعات.

-المحاضرة الثانية: علم الاقتصاد و علاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الاخرى-

1-علم الاقتصاد و علاقته بالاقتصاد السياسي:

استُعمل مصطلح الاقتصاد "لوحده" من طرف " أرسطو" وقصد به "علم قوانين الاقتصاد المنزلي"، أما مصطلح "الاقتصاد السياسي" فقد استُعمل لأول مرة من طرف الفرنسي "أنطوان دي مونكريتريان" في القرن 17.وقصد به "السياسة المالية الأنجح لإغناء خزينة الملك" في كتابه "مطول في الاقتصاد السياسي".كما استعمله الإنجليزي "جيمس ستيوارت" في كتابه "بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي".وتطور حتى أصبح الاقتصاد السياسي يعرف بأنه **علم القوانين التي تحكم الظواهر المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة".**

وعليه علم الاقتصاد السياسي هو مزيج بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وهو أيضاً نتيجة التأثير المتبادل بينهما، أي أنه علم يدرس الاقتصاد بأساليب ومناهج سياسية، وهو أيضاً علم يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق أمة أخرى بخصوص السعادة والرفاهية

فعلم الاقتصاد يشكل أحد أهم جوانب القوة في الحياة السياسية المعاصرة، وبات يؤدي دورا كبيرا في تحديد مكانة الدولة ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتوصف العلاقة بين السياسة والاقتصاد بأنهما طرفا مقص إذ لا يجوز الاستغناء عن أحدهما، وكلما تطورت الدولة وبلغت مبلغا مهما من التقدم، لاحظنا اهتمامها بالنشاط الاقتصادي، كما أن تقدم الحياة الاقتصادية في أية دولة يظل رهنا بالاستقرار السياسي ونجاح الإدارة الحكومية والسياسات المعتمدة.

2-علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاخرى:

يرتبط الاقتصاد بالعديد من العلوم الأخرى، كالرياضيات والإحصاء، الجغرافية وعلم النفس وعلمالقانون علم الاجتماع والتاريخ وكل هذه العلوم يجب أن يكون بينها وبينه رابط كبير.

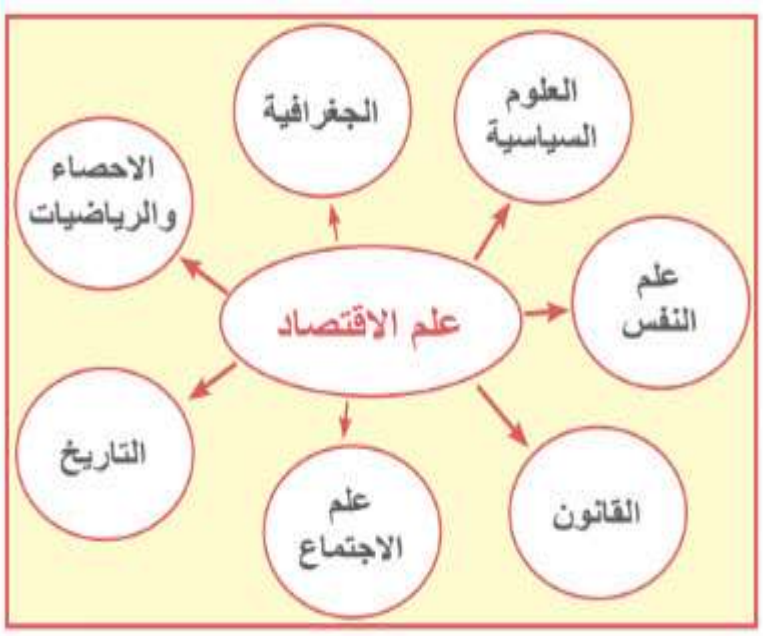

2-1-الاقتصاد وعلم الاجتماع:

علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس علاقة الإنسان بالبيئة والمجتمع والثقافة، بينما يهتم الاقتصاد بمعرفة كيفية تصرف الإنسان والآثار المترتبة على تصرفاتهم، لذا تبدو علاقة الاقتصاد بالاجتماع قوية؛ لأنها قائمة على أساس التأثير المتبادل بينهما

2-2-الاقتصاد والقانون:

يرتبط الاقتصاد بالقانون بقوة لما لهذا من تأثير في ضبط علاقات الملكية والعقود وفرض الضرائب، وهذه من شأنها تسهيل عمل الاقتصاد ومؤسساته، كونها توفر بيئة تشريعية وقانونية داعمة له، وحتى الموازنة العامة للدولة تصدر بقانون وتصوت عليها من قبل السلطة التشريعية (مجلس النواب)، حتى تكتسب صفتها الإلزامية التي تحتم على السلطة التنفيذية (الحكومة تنفيذها).

2-3-الاقتصاد وعلم النفس:

يرى الاقتصاد أن الجوانب النفسية والسلوكية للمستهلك تؤثر في اختياراته، إلا أنه لا يهتم بالأحاسيس الداخلية كما يفعل علم النفس، بل يركز في السلوك الخارجي للأفراد الذي يتمثل في اختياراتهم الاقتصادية.

2-4-علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات والاحصاء:

ارتبط الاقتصاد بالرياضيات والاحصاء ولاحقا بالحاسبات، في إطار البحث عن إمكانية التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية واختزال العدد الكبير منها بصيغ رياضية، وهو ما أتاح للمتخصصين تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية، والذي بات يعرف ب (القياس الاقتصادي).

2-5-الاقتصاد والتاريخ:

يعد التاريخ الاقتصادي مرتكزا لتفسير الظواهر الاقتصادية في ضوء الخبرة التاريخية المكتسبة، مما يتطلب تحليل سلوك المؤشرات الاقتصادية من أجل التنبؤ بمسارات الاقتصاد في المستقبل .

2-6-علاقة علم الاقتصاد بالجغرافية

الجغرافية هي علم دراسة المكان وتتقارب مع الاقتصاد، من خلال الجغرافية الاقتصادية التي تدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية، ودراسة إنتاج الحرف والنشاط الاقتصادي، لتشمل الزراعة والصناعة والنقل والتجارة، وتذهب نظرية الحتمية الجغرافية إلى الاعتقاد بأن الظروف الطبيعية، هي من تصوغ مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، للمجتمعات البشرية.

-المحاضرة الثانية: المشكلة الإقتصادية-

- ❑ أولا : مفاهيم أساسية حول المشكلة الإقتصادية؛
- ❑ ثانيا : مفهوم الحاجة؛
- ❑ ثالثا: الموارد الاقتصادية ووسائل الاشباع؛

أولا : تعريف المشكلة الإقتصادية

تنشأ المشكلة الإقتصادية بسبب الندرة النسبية في الموارد الإقتصادية، وتعدد, و كثرة و تنوع حاجا ت أفراد المجتمع المراد إشباعها, التي أوجدت بدورها الإنسان مند القدم, فالمشكلة الإقتصادية تعني أن الموارد محدودة, والحاجات متعددة, و تصبح المسألة هي كيفية توزيع الموارد علي الحاجات, للحصول علي أقصي إشباع ممكن.

ولا تظهر المشكلة الاقتصادية بشكل كبير في البلدان المتقدمة صناعياً أو في البلدان الخليجية البترولية ذات الدخل المرتفع على الفرد الواحد من السكان. في حين تبدو المشكلة بشكل واضح لدى غالبية السكان في البلدان قليلة الموارد، المكتظة بالسكان الراغبين بالاستهلاك رغم عدم توفر لديهم الإمكانيات اللازمة، وهنا تظهر مشكلة ارتفاع الأسعار نتيجة نقصان العرض عن الطلب كما للمنتوجات المحلية، أو رغم توفر العرض من المستوردات وكذلك كثرة الحاجة.

وتتضخم المشكلة عندما يكون الدخل العام أو الخاص قليلاً وعدد السكان كبيراً، فتكون حصة الفرد قليلة نتيجة لذلك، (هذا مع العلم أن حصص الأفراد من الدخل الوطني غير متساوية، حيث قد يكون هنالك مواطن يكسب المليون في اليوم الواحد، ولكن في نفس الوقت قد يكون هنالك مليون مواطن لا يتجاوز دخل الواحد منهم دينارا واحداً في اليوم.)

ثانيا : أنماط المشكلة الإقتصادية؛

- ❖ **المشكلة الإقتصادية علي مستوي الفرد:** تعني محدودية الدخل وكثرة الحاجات, وبالتالي هناك أمام المستهلك عملية الإختيار و وضع الأولويات, والتضحية ببديل آخر عندما يختار أحد البدائل, أي التضحية بحاجة أو حاجات أخري عندما يختار إشباع حاجة معينة .
- ❖ **المشكلة الإقتصادية علي مستوي المجتمع :** فهي تعني أيضا محدودية الموارد و كثيرة الحاجات, ومن ثم لابد من الإختيار و وضع الأولويات, ومن ثم التضحية, فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معين بالمقارنة بحاجات و رغبات أفراد المجتمع المتعددة و المتنوعة و المتجددة عبر الزمن, ولذلك علي المجتمع أو الإقتصاد القومي أن يختار ويضع الأولويات, ويضحي بأشياء مقابل إشباع حاجات معينة من خلال توجيه أو تخصيص الموارد المتاحة علي إستخداماتها المختلفة بحيث يتم إستخدام هذه الموارد كاملة أي موارد عاطلة, ومن ثم توزيع السلع و الخدمات المنتجة بأفضل طريقة ممكنة علي أفراد المجتمع أي بالطريقة التي تحقق أقصى إشباع ممكن .

ثالثا: عناصر المشكلة الإقتصادية؛

أ-الحاجات البشرية

الحاجات البشرية هي تلك الرغبة والإحساس الذي يشعر به الفرد من أجل اشباعها. وتتصف الحاجة البشرية بأنها متعددة ومتنوعة ومتزايدة ولانهائية ويترتب على عدم اشباعها إحساس الفرد بالألم والحرمان. ومن أمثلة هذه الحاجات؛

- **الحاجات الأساسية:** مثل المأكل والمشرب والمسكن والملبس.
- **الحاجات المكتسبة:** وهي التي تظهر نتيجة للتطور الفكري والاجتماعي والحضاري للفرد مثل؛ حاجته إلى اقتناء السلع الاستهلاكية وحاجته إلى التعليم والثقافة ورغبته في الأستمتاع بأوقات الفراغ.
- **حاجات الأمن:** الأمن الوظيفي الأمن الصحي الأمن الأسري
- **الحاجات الاجتماعية:** العلاقات الأسرية ،اكتساب الأصدقاء

ب-الموارد المتاحة

تمثل الموارد العنصر الثاني للمشكلة الاقتصادية، ويقصد بها السلع والخدمات المتاحة لاستخدامها في إشباع الحاجات البشرية. ويجب ان تتميز هذه الموارد بالندرة النسبية أي أن هذه الموارد لا تكفي بالنسبة للحاجة إليها. كما تتميز أيضا بأنها موارد ذات استخدامات بديلة. فمثلا عنصر الأرض يمكن أستخدامه لزراعة المحاصيل المختلفة ويمكن أيضا تحويله من نشاط زراعي لاستخدامه في بناء المنازل أو المصانع عليه.

-نمط توزيع الموارد على الحاجات

تختلف أنماط توزيع الموارد من شخص لأخر كلا حسب **ميوله ورغباته الشخصية وامكانياته والموارد المتاحة لديه والاهمية النسبية لتفضيلاته** المختلفة فقد يفضل بعض الاشخاص **تخصيص نسبة أكبر من دخله للانفاق على الغذاء** ونسبة أقل للانفاق

على **الملابس** مثلا، بينما يفضل البعض الاخر الانفاق على **الكتب العلمية** بنسبة أكبر من انفاقه على الملابس (اي ان الامر نسبي يختلف من شخص لاخر)، وكذلك يختلف نمط توزيع الموارد على الحاجات الانسانية في المجتمعات **الغنية عنه في المجتمعات أو الشعوب الفقيرة.**

المشكلة الاقتصادية تقل حدتها كلما تقدم المجتمع ولكن لايمكن تلافيها ولا تتلاشى فهي تتمثل في وجود موارد اقتصادية نادرة مقابل حاجات إنسان غير محدوده.

-العوامل المحددة للحاجات الانسانية

- الغريزة البشرية
- التطور التقني
- الدين والعادات الاجتماعية والمستوى الثقافي

رابعا:خصائص المشكلة الاقتصادية

تتميز المشكلة الاقتصادية بثلاثة خصائص؛

- يمكن التغلب عليها جزئياً وليس نهائيًا.
- تبرز المشكلة الاقتصادية على جميع مستويات المجتمع من الأفراد والمجتمع والدولة، ولكن بدرجات متفاوتة.

ثانيا :مفهوم الحاجـــة الاقتصادية

- ❑ أولا:تعريف الحاجة الإقتصادية(تعريف الحاجة، أنواع الحاجة،...)؛
- ❑ ثانيا:خصائص الحاجة الإقتصادية؛

أولا:تعريف الحاجة الإقتصادية :Economic need

1-تعريف الحاجة:

تعرف الحاجة بأنها; رغبة الفرد الشديدة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظور(كسلعة) أم غير منظور كخدمة مثل: (التعليم - العلاج - الأمن .....الخ)، والعمل على تلبيتها ، أو الحصول عليها، والاستعداد لدفع تكلفة الحصول عليها.

2-أنواع الحاجة:

يحتاج الإنسان في حياته اليومية إلى حاجات، ومتطلبات متعددة ومختلفة تفرضها عليه طبيعة الحياة إلا أن إشباع تلك الحاجات يختلف بحسب طبيعة كل منها ، فبعض الحاجات يتم إشباعها دون بذل جهود كبيرة من قبل الإنسان، نظرا لأن وسائل إشباعها متاحة في الطبيعة مثل: (الهواء ضوء الشمس).

وهناك حاجات ضرورية أخرى لا بد من بذل مزيد من الجهد أو المال أو كليهما لإشباعها نظرا لانها غير متاحة بشكل مباشر فإشباع الحاجة إلى الطعام والملبس والمأوى تقتضي القيام بنشاط اقتصادي حتى يتم تلبية وإشباع تلك الحاجات ، التي انقسم إلى حاجات اقتصادية، وحاجات غير اقتصادية.

والذي يفرق بين النوعين من الحاجات **ليس طبيعة الحاجة وإنما وسيلة إشباعها** ، فإذا كانت وسيلة الإشباع **لا تتطلب بذل الجهد**، أو المال فهي **حاجة غير اقتصادية** وتسمى **مجانية** وتوجد في الطبيعة كالهواء وضوء الشمس.

أما إذا كان وسيلة الإشباع **غير متوفرة** بنفس الغزارة للسلع المجانية، **وتحتاج إلى بذل الجهد أو المال** أو كليهما فتلك **حاجة اقتصادية** لا تتوافر بالغزارة نفسها المتوفرة في السلعة المجانية، مثل: (المعادن — الغذاء .

3-تعريف الحاجة الاقتصاديّة هي تلك الرّغبة التي تهمّ وسيلة معروفة محددة تعتبر قادرة على تلبية نقص معيّن لدى الإنسان أو تمكينه من الحصول على منفعةٌ إقتصادية أو امتياز ما ممّا **يحثّه على العمل لاقتنائها.**

من هذا المنظور نجد أنّ الحاجة تستوجب ثلاثة شروط هي الوعي والتّصوّر والإرادة.

أ- **الشّعور والوعي بالنقص والرغبة**: يتمثّل في الشعور بنقص ما ثمّ بالرّغبة في سدّ هذا النقص.

ب- **التّصوّر والتمثّل للوسيلة :** لا بدّ من معرفة السلعة التي تمكّن الإنسان من تلبية الحاجة التي يحسّ بها. من جهة أخرى فإنّ وجود منتوج ما يخلق لدى الإنسان الحاجة له وهو ما يمثّل دور الدّعاية التي تهدف أساسا إلى زرع الشعور بالحاجة لدى العامّة وجعلها تعمل على الحصول على البضاعة المعنية بإبرازها كأحسن منتوج على وجه الأرض. فعندما يشاهد العطشان صيفا صورة لزجاجة مشروبات مثلّجة تخلق لدية آنيّا الشعور بالعطش؟

ج- **الإرادة والعمل على تلبية الحاجة :** وهي شرط أساسي لكي يتمكّن من يشعر بالحاجة من العمل قدر الإمكان طبعا على تلبية تلك الحاجة ومن هنا يأتي عنصر العمل على اقتناء السلع المعنية. فالركنان الأوّلان غير كافيين لكي تتحوّل الرّغبة إلى حاجة.

ثانيا:خصائـــص الحاجــة الإقتصادية:

للحاجة خصائص متعددة نستعرضها كما يأتي :

1-القابلية للتعدد:

الحاجة هي وليدة الرغبة ورغبات الإنسان متعددة ، ومختلفه ولا تنتهي عند حد معين، وكلما زاد ت الرغبات كلما زاد ت الحاجات تبعا لها ويرتبط تعدد الرغبات، وبالتالي تعدد الحاجات بعدد من العوامل أهمها :

أ - تقدم الحياة المدنية :
ترتب على تقدم الحياة الدنية ظهور العديد من الاختراعات، والتطورات الهائلة التي شملت جميع مناحي الحياة الأمر الذي انعكس على تعدد رغبات الإنسان في كل المجالات ، وبالتالي تعدد حاجاته .

ب -زيادة الدخل :
تتعدد الحاجات أو تقل تبعا لزيادة، ونقص الدخل فكلما زاد الدخل زادت معه الرغبات وبالتالي تعددت الحاجات .

ج -ظروف الزمان والمكان :
إن حاجات الإنسان قبل عشرين عاما أقل من حاجاته اليوم وحاجات الإنسان في المناطق الباردة تختلف عن حاجاته في المناطق الحارة، كما أن حاجات الإنسان في الدول المتقدمة تختلف عن حاجات الإنسان في الدول النامية .

د - المستوى الثقافي والاجتماعي :
نلاحظ أن اهتمامات الإنسان المثقف تختلف عن اهتمامات الإنسان الأمي، فالأول يحتاج إلى الكتاب، والصحيفة بشكل أساسي، بينما الثاني لا تمثل له تلك الحاجات أي أهمية .

و- مراحل العمر :
تتغير حاجات الإنسان بالزيادة والنقصان تبعا لمراحل عمره فحاجاته في مرحلة الطفولة غير حاجاته في مرحلة الشباب، وغير حاجاته في مرحلة الشيخوخة

2-القابلية للإشباع:

إن قدرا محدودا من السلع والخدمات يكفي لإشباع الحاجات، كذلك فإن الحاجة تتناقص كلما تلقت قدرا من الإشباع، ويلاحظ أن الحاجات الفسيولوجية المرتبطة بالجسد، مثل الحاجة للأكل، والشرب لا تنتهي وإن أمكن إشباعها فى وقت من الأوقات فإنها تتجدد بعد وقت محدد

والتشبع على درجات فهناك حاجات تشبع مرة واحدة في العمر مثل التحصين ضد الأمراض، وهناك حاجات تشبع على مدى فترة زمنية معينة من العمر تطول، أو تقصر مثل التعليم كما أن الإشباع يختلف من مرحلة عمرية معينة إلى مرحلة أخرى .

3-القابلية للإحلال :

فالحاجة يمكن أن تحل محل حاجة أخرى وتتوقف قابلية الإحلال على مقدارالتقارب بين الحاجتين وعلى وحدة المصير، فالحاجة إلى الحرير الطبيعي يمكن إشباعها باستهلاك المنسوجات بإستهلاك الحرير الاصطناعي، أو المنسوجات القطنية الناعمة، والحاجة إلى التدفئة قد يتم إشباعها باستخدام بدائل كثيرة من مولدات الطاقة إما باستخدام الخشب، أو الفحم أو الكهرباء، أو الغاز... إلخ

4-تكامل وترابط الحاجات:

تتكامل الحاجات وتترابط مع بعضها البعض، ولا تظهر الحاجة منفردة لوحدها،وإنما تظهر إلى جانبها حاجات مكملة فالحاجة إلى السيارة تصحبها الحاجة إلى البنزين على سبيل المثال

5 -الحاجة وليدة التعود :

كلما زاد استخدام السلعة، أو الخدمة كلما تأصل ذلك في النفس وتعود ت عليه ومع ذلك فإن العادة يحتمل أن تزول إذا استطاع الإنسان أن يتنازل عنها، أو استطاع إيجاد البديل، ولا ينطبق ذلك على الحاجات الضرورية (الفسيولوجية فتبقى ملازمة للإنسان، ولا بد له من إشباعها مثل المأكل والمشرب .

يرتكز النشاط الاقتصادي على التبادل الذي تعتمد أسسه بدوره على الحاجات والسّلع الاقتصاديّة. فهدف كل اقتصاد بغض الطّرف عن طبيعته وتوجّهاته ينبني على العمل على تلبية حاجات المجتمع الفعلية والكامنة وربّما حتّى تلك التي لم تتبلور و لم تتوضّح بعد.

فالاقتصاد التقليدي يرتكز أساسا و طوال عدّة قرون **على تلبية الحاجات** التي تبدو وكأنّها المحرّك الأساسي للاقتصاد. فالإنتاج يأتي في مرحلة ثانية لسدّ حاجات الفرد والمجموعة

أمّا في **الاقتصاد الحديث** فإنّ **عملية الإنتاج**، بالإضافة إلى الاستهلاك، أصبحت بدورها محرّكا هامّا للاقتصاد.

ثالثا: الموارد الاقتصادية ووسائل الاشباع

اولا-مفهوم الموارد الاقتصادية

يمكن تعريف الموارد الاقتصادية بأنها أي شئ صالح لأنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات البشرية.

وفي تعريف أخر تعرف الموارد الاقتصادية لأي مجتمع بأنها هي رصيد الثروة المتوافر به، بالاضافة الي انه يطلق عليها عناصر الأنتاج او مدخلات العملية الانتاجية.

وغالبا ما تتصف الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية أي أن القدر المتاح منها عادة ما يكون غير كافي لأنتاج السلع والخدمات البشرية المتعددة والمتجددة.

ثانيا-عناصر الموارد الاقتصادية

تم تحديد "عناصر الموارد الاقتصادية" أو "**عوامل الإنتاج**" وتقسيمها إلى أربعة عناصر رئيسية، وهي (العمل ورأس المال والأرض والتنظيم والإدارة وهي العنصر المنظم)، ويمكن شرح هذه العناصر باختصار الأن.

ثالثا-أنواع الموارد الاقتصادية

يمكن تصنيف الموارد على مستوى الدول الي عدة أنواع تتضمن في داخلها التصنيف السابق، وهي:

1. موارد طبيعية : تعد هذه الموارد هبة من الله سبحانه و تعالى والتي تحتاج الطبيعة فتره من الوقت تفوق الخيال احيانا لبناء تراكم تجاري منها في صوره صالحه للاستعمال من قبل الانسان واذ قدمت الطبيعة مخزونا من رأس المال والذي يمكن اعتباره من وجهة نظر التاريخ القصير لوجود الانسان بالنسبة لتاريخ الارض ناضبا او غير قابل للتجدد ، بالرغم من ان وفرة الموارد

الطبيعية لا تمنح ضمانا للتقدم المادي الا ان الدول التي تحظى بهبات كثيره من رأس المال الطبيعي تمتع بمزايا ليست متوفرة للدول الفقيرة بالموارد وهو ما يدعى في الدول الريعية ب(لعنة الموارد) والذي كان من بين اهم اسبابه عدم توفر القيادات الكفوءه التي تمتلك رؤى استراتيجية لبناء وتخطيط استراتيجيات التخصيص الامثل للموارد بالشكل الذي يحقق الرفاهية الاقتصادية وهذا ما سيتم تحليله هنا.

2. موارد بشرية : وهي الطاقات الذهنية و الجسدية للإنسان.

3. مواد اقتصادية /مصنعة: وهي نتاج التفاعل بين الموارد البشرية و الطبيعية، مثل انتاج الآلات و المعدات اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية و غيرها.

رابعا:وسائل الاشباع (السلعـــــــــــــة /الخدمة)

تعكس **السّلع او الخدمات** دور المنتج الذي يحاول أن يقدّم للمستهلك الفعلي أو المرتقب ما يناسبه وما يلبّي او يشبع حاجاته وبالتّالي يمثّل الإنتاج القطب الثاني للنشاط الاقتصادي.

1- تعريف السلعة الاقتصادية :

السلعة هي منتوج (مادي) أو خدمة (غير مادي) يلبّي حاجة أو جزءا منها وقع إنتاجه على إثر تدخّل الإنسان في إطار عملية إنتاجية. فالحاجة هي التي تحدّد المنتوج الذي يجب أن يكون متاحا وممكنا ممّا تستوجب توفّر ثلاثة شروط : وجود الحاجة وتوفّر المنتوج والقلّة.

فلا وجود للسلعة الاقتصادية بدون الحاجة إليها أو عند تواجدها بكمّيات كبيرة وفي كل مكان الشيء الذي يجعلها غير قابلة للتبادل هو ركن أساسي في علم الاقتصاد.

2– تصنيف السلـــــــع:

تنقسّم السلع إلى عدّة أصناف حسب المقاييس المستعملة التي يمكن الوقوف عند أهمّها كطبيعة السلع واستعمالها ومدتها وتكاملها أو مدى تعويضها لبعضها البعض.

أ- **طبيعة السلع:** تنقسم السّلع إلى:

- **سلع ماديّة** تسمّى منتوجات (Produit) **أو بضائع وسلعا غير ماديّة** تدعى الخدمات (Service) كعيادة الطبيب أو خدمات المحامي أو الأستاذ أو الصّيانة أو مكاتب الّدّراسات...

- **السّلع الضروريّة والسلع الكماليّة:** من السلع المرغوب فيها ما هو ضروري وأساسي يحتاج إليها الإنسان في حياته اليومية كالملبس والمأكل والمسكن وما هو كمالي كالجواهر واليخوت وغيرها. غير أنّ ما يعتبر ضروريّا بالنسبة لشخص معين قد يكون كماليا بالنسبة لشخص آخر وكذلك ما هو كمالي في حقبة من الزمن قد يصبح ضروريا في فترة أخرى عندما يرتفع المستوى المعيشي للشخص أو للمجتمع مثل الثلاّجة أو السيارة أو الكمبيوتر...

ب-الهدف الاستخدامي للسلع : نجد مثلا حسب الهدف الإستخدامي **سلعا موجّهة أساسا لتلبية حاجيات المستهلك** وأخرى **تستخدم في العملية الإنتاجيّة**.

فالسلع الاستهلاكية هي السلع الّتي تستهلك مباشرة من طرف المستهلك ولا تستخدم قصد الإنتاج كالملابس والغذاء.

أمّا السلع الإنتاجية (أو السلع الرأسمالية) فهي سلع لا تستهلك بصفة مباشرة بل تستخدم في عمليّة إنتاجيّة بهدف إنتاج سلع أخرى جديدة كالآلات والمعدات والشاحنات والجرّارات وغيرها. فهي سلع لا تستهلك مباشرة.

ج- مدّة استعمال السلع: بعض السلع تستهلك في فترة قصيرة جدّا لأنها قابلة للتلف كالخضروات والفواكه أو تستعمل مّرّة واحدة أو لمدّة قصيرة جدّا فهي تمثّل **سلعا غير معمّرة** كفنجان القهوة أو السيجارة. وتعتبر بعض السّلع الأخرى **سلعا معمّرة** أو طويلة

الأجل كالمعدّات الكهربائية (البرادات أو الثلّجات وأجهزة التلفزة) والسيارات والمسكن وكذلك المعدّات الثقيلة والتجهيزات التي تستخدم في المصانع وغيرها والتي تعمّر مدّة طويلة تصل إلى أحيانا إلى عشرات السنين.

أمّا الخدمات فهي أيضا يمكإصلاح السيارات، واستشارة الطبيب أو المحامي، وحلاقة الشعر أو النقل وغير ذلك من الخدمات المماثلة ولو أن العمليّة أو تبعاته يمكن أن تستغرق مدّة من الزّمنن أن تستهلك بشكل مباشر، ومن أمثلة تلك الخدمات.

د- التكامل والتّعويض : بعض السلع لا يمكن استعمالها بصفة منفصلة عن بعضها وتعتبر **سلعا متكاملة** كمثل السكّر والشّاي أو القهوة أو القميص والسروال أو السيّارة والبنزين... كما أن هناك **سلعا يمكن أن تعوّض** بعضها البعض مثل الشّاي والقهوة أو اللحم والسمك أو الدرّاجة والسيّارة...

المحاضرة الرابعة: كيفية علاج المشكلة الاقتصادية من قبل الرأسمالية و الاشتراكية وفي الاسلام

يتم حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق ما يعرف **بجهاز الثمن,** كما يتم حلها في النظام الاشتراكي عن طريق **جهاز التخطيط** أما في النظام لاسلامي فيتم حلها عن طريق **الاساليب الاسلامية**

اولا-حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الرأسمالي:

يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية عن طريق **زيادة السلع و الخدمات** لأنها عبارة عن صراع بين الحاجات اللانهائية و الموارد المحدودة فمن الطبيعي ان يرتكز علاج المشكلة الاقتصادية على كيفية زيادة السلع و الخدمات و لو فرضنا ان السلع و الخدمات المنتجة في مجتمع ما ممثلة بمنحى إمكانيات الإنتاج فسيكون ذلك بزيادة عناصر الإنتاج او التكنولوجيا .

و ذلك يتم باكتشاف موارد جديدة او بالتطور التكنولوجي و هذا ما يسعى لتحقيقه النظام الرأسمالي لعلاج المشكلة الاقتصادية و ويقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الدعامات هي:

1-تدني دور الدولة :

نادى أنصار الرأسمالية بتقييد دور الدولة وحصره في رعاية العدالة والأمن ,أما النشاط الاقتصادي فيترك أمره للأفراد فهم خير من يقوم به.

2-الحرية:.فكل فرد حر في هذا النظام: حر في أن يتملك ما يشاء,وقتما شاء, وبأي قدر.

حر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وبالشروط الذي يرضى عنها.

حر في انشاء المشروعات الخاصة ,مهما كان حجمها أو شكلها القانوني أو مجال نشاطها.

ونتيجة لهذه كان أحد الشعارات الرأسمالية المشهورة هو (**دعه يعمل دعه يمر.)**

3-الدافع الفردي :

يهدف النظام الرأسمالي أصلا الى تحقيق مصلحة الفرد أولا, ومصلحة الجماعة أخيرا .حيث يسعى كل فرد نحو تحقيق مصلحته الخاصة بصرف النظر عن مصلحة الأخريين.فالمستهلك يريد الحصول على أقصى اشباع ممكن, والمنتج يهدف الى تحقيق .أقصى ربح ممكن ولذلك فان ما يحرك النظام الرأسمالي حقيقة ما هو الا الدافع الفردي خصوصا دافع الربح.

4-المنافسة الحرة :

وهي الصورة المثالية لما يجب أن يكون عليه التعامل في السوق ففي الواقع وبصفة عامة نجد درجات متفاوتة من المنافسة المشوبة ببعض النزعات الاحتكارية والتي قد تصل الى حد المنافسة الدموية. وفي ظل هذه الدعامات يقوم النظام الرأسمالي ويحاول حل المشكلة الاقتصادية عن طريق **ميكانيكية جهاز الثمن** , ويقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن تفاعل **قوى السوق(قوى العرض والطلب.)**و يتم

التعرف على (**ماذا تنتج**) عن طريق **حركة أثمان** السلع والخدمات الاستهلاكية , فالسلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها.ومع بقاء العوامل الاخرى على حالها يرتفع ثمنها , الأمر الذي يغري المنتجين الى انتاج المزيد منها والعكس صحيح

كما يتم التوصل الى (**كيف تنتج**) عن طريق **مقارنة أثمان** السلع والخدمات الاستهلاكية(والتي تعكس ايرادات المنتجين) بأثمان السلع والخدمات الانتاجية (والتي تعكس تكاليف الانتاج). وبهذا **يتم التعرف على معدلات الربحية لمختلف نواحي النشاط الانتاجي**.

ومنه سوف يتم تخصيص الموارد الانتاجية -النادرة- بين الاستخدامات - البديلة - الأكثر كفاءة - والتي سيتم تطبيقها في داخل كل قطاع أو مشروع.

ف**من يمتلك خدمات انتاجية ذات سعر أعلى** سوف-**مع بقاء العوامل الأخرى** على حالها- يزيد **دخله** فتزيد قوته الشرائية فتزيد **نصيبه من الناتج القومي** والعكس

ثانيا-حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاشتراكي

1-يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية **هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة**,حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية.فعوامل الانتاج مملوكة بالكامل- أو تكاد- للدولة كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق ولا تكاد تتعدى الأشياء الجد شخصية. كذلك فالدولة هي التي تقوم **بحصر الموارد الاقتصادية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة المرغوبة** فضلا عن عملية **تنميتها**.انها ببساطة تقوم بحل كل عناصر المشكلة الاقتصادية عن طريق ما يعرف باسم **جهاز التخطيط.**

2-وقد يأخذ **جهاز التخطيط** في الواقع العملي شكل هيئة أو لجنة أو وزارة أو الاثنين معا. ويقوم جهاز التخطيط بدراسات وأبحاث **ليحدد نوعية وكمية السلع. والخدمات** المزمع انتاجها في الفترة التالية لاشباع رغبات المستهلكين.

3-كما انه يقوم **بتنظيم عملية الانتاج** من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع الى سلع وخدمات متاحة.وكذلك من حيث **توزيع وتخصيص** هذه الموارد على مختلف استخداماتها البديلة. فضلا عن أنه يقوم **بتحديد الأجور والمكافآت** التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات.
4-وأخيرا يقوم جهاز التخطيط **برسم السياسات والخطط الانمائية** سواء طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل والتي تهدف كلها الى ضمان النمو الاقتصادي للمجتمع.

و بالتالي هذه النظام يهدف الى تحقيق مجتمع **(الكفاية والعدل). الكفاية** بمعنى **حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة** المتاحة.و**العدل** بمعنى **عدالة توزيع الدخول والثروات** في المجتمع بين مختلف أفراده.

ثالثا-حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاسلامي

1-تحريم بيع الديون وفق النظام الاقتصادي الإسلامي من المتفق عليه في الاقتصاد الإسلامي **عدم جواز بيع الديون أو القروض** لأنه سيكون قائمًا على مبدأ الربا أو الفائدة، ويُعد تحريم الربا أحد الحلول التي أتى بها الاقتصاد الإسلامي والشريعة الإسلامية، والسبب أن من يأخذ الربا يكون قد أخذ مال أخيه المسلم بوجه غير حق، كما أن الربا سيؤدي إلى تصاعد حالة الكسل ما بين أفراد المجتمع لضمان حصولهم على أموال دون بذل جهد ولأنه لن يحقق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، فعادة من يُقرض الأموال هم الأغنياء، والمستقرضون هم الفقراء، بالتالي سيزداد غنى الأغنياء وفقر الفقراء

2-عقد الإيجار التشغيلي عقد الإيجار التشغيلي ينص على أن المُؤجر والمالك للأصل الذي تم تأجيره يتشارك مع المستأجر في تحمل المخاطر ومن جملة الأشياء التي تقع على عاتق المؤجر هي العيوب التي قد تطرأ على الشيء المؤجر وتعيق عملية تأجيره، فهي من مسؤولية المؤجر أما بالنسبة للمستأجر فهو يتولى مسؤولية الصيانة الدورية واليومية ودائمًا يجب تحديد مدة عقد الإيجار من أجل جوازه ولا يتم تجديده إلا بموافقة جميع الأطراف، بالتالي كان هذا النوع من العقود من الحلول الهامة للمشاكل التي قد تقع ما بين المؤجر والمُستأجر والاقتصاد.

3-توزيع الدخل بين الأفراد دون تدخل حكومي من أبرز المشاكل التي تواجه الأنظمة الاقتصادية في يومنا هذا عدم التكافؤ في دخل الأفراد في المجتمع الواحد، لكن الاقتصاد الإسلامي أوجد الحل لهذا المشكلة، وذلك عن طريق عدة آليات تم اتباعها، منها توزيع الميراث بين أفراد عائلة المتوفى، وتحصيل الزكاة من أصحاب رؤوس الأموال والذين تجب عليهم دفع الزكاة.

4-تشجيع الاستثمار بطرق اسلامية بالعودة إلى ما تم ذكره سابقًا في تحريم أخذ ربح على مجرد إقراض الأموال وأيضًا مع فرض الزكاة على أصحاب الثروات المالية فالمسلم الغني إن لم يستثمر أمواله حسب الطريقة الإسلامية فإن رأس ماله سينقص رويدًا رويدًا لأنه يتوجب عليه دفع التزمات مالية تجاه المجتمع من دون مقابل مادي، لذلك فهو ملزم بالاستثمار لتجنب هذه الخسارة ولضمان جنيه للأرباح والزيادة في رأس المال وبالتالي المحافظة على الثروة وجعل الأسواق أكثر قدرة على المنافسة.

5-ضمان حقوق المودعين من خلال تقاسم المخاطر من ربح وخسارة فرض النظام الاقتصادي الإسلامي جملة من الأحكام والقرارات التي تجبر المسؤولين ومن هم في مناصب قيادية في المؤسسات والبنوك الإسلامية على أداء عملهم على أتم وجه، ومن أجل ألا يقصروا ويتقاعسوا عن أداء عملهم كما يجب، الأمر الذي سيضمن حقوق الأفراد الآخرين وهو ما يُعرف باسم حوكمة الشركات الفعالة والتي من شأنها أن تفرض عقوبات معينة على من يتهاون بأموال الآخرين وأيضًا بسبب هذه الحوكمة التي تطبقها البنوك الإسلامية على موظفيها القياديين سيعمل أولئك على بذل الجهد اللازم الذي من شأنه أن يقلل المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة والأفراد على حد سواء.

الفصل الثاني: المدخل النظري

المحاضـــرة الخامسة:نشاط الإنتاج

- ❑ أولا:مفهوم الإنتاج؛
- ❑ ثانيا:عناصر الإنتاج؛
- ❑ ثالثا:عمليات الإنتاج؛
- ❑ رابعا:أنواع الإنتاج؛
- ❑ خامسا:أهمية الإنتاج؛
- ❑ سادسا: الفرق بين الإنتاج و اذلإنتاجية ؛
- ❑ سابعا: حساب الإنتاج و الإنتاجية ؛

أولا: نشأة مفهوم الإنتاج

✓ يُعتبرُ الفيلسوف وعالمُ الاقتصاد المشهور آدم سميث أول من استخدم كلمة إنتاج للإشارةِ العمليّات الإنتاجيّة في عام 1776م، ومن ثم بدأ مفهوم الإنتاج ينتشرُ في أغلبِ القطاعات الصناعيّة، وفي عام 1900م ربط العالم والمُفكّر تايلور بين الإنتاج ووظيفة التّخطيط بصفتها الوسيلة المُباشرة للقيام بالأعمال الخاصّة في الإنتاج، وفي عام 1915م تمّ الرّبط بين الإنتاج والمخزون بصفتِهِ مِنَ الوسائل التي تُساهمُ في المُحافظةِ على المُنتجات بعد تطبيق الإنتاج بشكلٍ صحيح، وبين عامي 1931م - 1935م تمَّ العملُ على تفعيل دور الرّقابة على جودةِ الإنتاج، ممّا ساهم في تعزيزِ مفهوم الإنتاجِ بشكلٍ كبير، وهكذا أصبح للإنتاجِ دورٌ مهمٌ في العديدِ من أنواع المُنشآت الصناعيّة والخدميّة.

ثانيا:مفهوم الإنتاج -Productionb :

- هو عبارة عن مجموعةٍ من العمليّات التي تساعد على تحويل المدخلات، مثل المواد الخام، والسلع غير مكتملة الصُّنع، والمعلومات، والأفكار إلى مخرجات تُصنع منها الخدمات والمنتجات التي يتمُّ تقديمها إلى الجمهورِ المُستفيد؛
- كما يُعرف بأنّه صناعةُ شيءٍ من شيءٍ آخر، ويعتمدُ على استخدامِ مجموعةٍ من الأدوات والوسائل والآلات من أجل الوصولِ إلى تحقيقِ الهدف الرئيسيّ منه؛

- **و عليه يعرف النشاط الإنتاجي بأنه :" النشاط المنظم و الموجه لاستخدام الموارد المتاحة و توجيهها لإنتاج منتجات و خدمات جديدة تشبع حاجات الإنسان".**

ثالثا:عناصر الإنتاج:

- يتكون الإنتاج من مجموعة من العناصر المهمة، وهي:

1. **الموارد:** هي كافة **المواد الطبيعية** (كالأرض، والغابات، ومصايد الأسماك، والمناجم، وغيرها)، **والأفكار، والأشياء** التي تتم دراستها، واستغلالها، واستخدامها من أجل البداية في عملية الإنتاج.
2. **رأس المال:** هو كافة **الإمكانات المالية** التي تتوافر عند الشركة من أجل التفكير بالبدء بتنفيذ الإنتاج.
3. **الأفراد (العمال) :** هم الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ العمليات بشكل صحيح من أجل الوصول إلى المنتجات لإتمام عملية الإنتاج بأسلوب صحيح.

4. **الآلات:** هي كافة **الأجهزة الإلكترونية** التي تساهم في جعل عملية الإنتاج أكثر سهولة، من خلال توفير الوقت، والتقليل من الجهد مع تطبيق كافة الإجراءات المناسبة من أجل تحقيق الهدف من الإنتاج.

5. **العمليات التحويلية:** هي مجموعة من الخطوات، والمراحل التي تهدف إلى إعادة استخدام الموارد بالطرق التي تتناسب مع طبيعة الإنتاج.

6. **التنظيم :**و هو تلك العملية التي تقوم على أساس التنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال،..... لتحقيق الفائدة المرجوة .، هو عبارة عن الأدوات الخاصّة بأصحاب المنشآت أو المشاريع الذين يُنفّذون المهام الإداريّة، وعمليّات التوفيق بين العناصر الإنتاجيّة السابقة من أجل تقديم الخدمات أو إنتاج السلع،

7. **الرقابة،التخطيط و التوجيه..**

8. **المنتجات، والخدمات:** هي كافة النتائج النهائية التي يتم الحصول عليها بعد تطبيق عملية الإنتاج بكافة الخطوات، والمراحل المرتبطة بها

رابعا:عمليّات الإنتاج

- حتّى يتمَّ تطبيقُ الإنتاج بطريقةٍ صحيحة يجبُ أن يرتبطَ بمجموعةٍ من العمليّات المُهمّة، وهي:

1. **العملية الإنتاجيّة**: هي العمليّةُ الأولى من عمليّات الإنتاج، والتي **تعتمدُ على استخدامِ كافّة الوسائل** التي تُساعدُ على تطبيقِه بطريقةٍ صحيحة، وتشملُ على الأيديّ العاملة، والقيمة الماليّة المُخصّصة للإنتاج، والوسائل الإنتاجيّة سواءً المُرتبطة بالعُمال، أو الآلات الصناعيّة، والتي تُساهمُ في الحصولِ على المُنتجِ النهائيّ.

2. **العمليّة التجاريّة**: هي **الاعتمادُ على دور المُنشأة التجاريّ** في عرضِ المواد المُنتجة سواءً أكانت سلعاً يتمُّ توريديها إلى التُجّار، أو تُباع في الفروع الخاصّة بالمُنشأة، أو خدماتٍ يتمُّ تقديمها من خلال المُنشأة وفروعها، وتُساهمُ العمليّةُ التجاريّة في بيعِ إنتاج المُنشأة إلى الأفراد المُستهدفين منه.

3. **العمليّة النقديّة**: هي التي تُساهمُ في تحديدِ **القيمة الماليّة** لتكلفةِ الإنتاج والعمليّات التشغيليّة المُستخدمة، ومن ثم معرفة قيمة بيع المُنتجات

4. **العمليّة التسويقيّة**: هي استخدامُ كافّة الوسائل المُتاحة التي تُساهمُ في **تسويقِ المُنتجات** التي تمَّ الحصول عليها من الإنتاج، وكلّما كانت العمليّةُ التسويقيّة قادرةً على جذبِ الزّبائن والمُستهلكيّن إلى المُنشأة، ساهم ذلك في نجاحِ دور الإنتاج في الوصولِ إلى تحقيقِ الرّبح المطلوب.

خامسا:أنواع الإنتاج:

- يمكن تقسيم نشاط الإنتاج إلى :

I. **حسب طبيعة الإنتاج :**

- **إنتاج مادي:** يتخذ هذا النوع من الإنتاج عدة أشكال كالإنتاج الزراعي، وصناعة الآليات والملابس والطائرات والقطن وغيرها؛ أي بشكل عام أنه أي شيء ملموس يمكن الاستفادة منه.

- **إنتاج معنوي:** أو المعروف بالإنتاج غير المادي، ويشمل خدمات التعليم والعلاج والأمن .

II. **حسب وسيلة الإنتاج:**

- **إنتاج آلي:** والذي تعتمد عليه المصانع في الحصول على منتجاتها، ومن الأمثلة عليه: مصانع إنتاج العصائر، ومصانع إنتاج رقائق البطاطا، ومصانع إنتاج السيارات، وغيرها.

- **إنتاج يدوي:** هو من أقدم أنواع الإنتاج، والذي يعتمد على المجهود البشري من أجل تطبيق الإنتاج المرتبط به، ومن الأمثلة على هذا النوع من الإنتاج: صناعة اللبنة المنزلية بالاعتماد على الحليب، ومشتقاته.

سادسا:أهميّة الإنتـــــاج

يتميّزُ الانتاج بأهميّةٍ كبيرة سواءً على مُستوى الأفراد في المجتمع أو الشركات التي تعتمدُ على المُنتجات والخدمات، وتتمثّلُ هذه الأهميّةُ في النّقاط الآتية:

- ❖ تطوير العديد من المجالات الحياتيّة العامّة؛
- ❖ زيادةِ مُعدّلات الرفاهيّة عند الأفراد عن طريق إنتاج العديد من المُنتجات مثل الزراعيّة، والصناعيّة، والخدميّة التي تُساعدُ على توفير مجموعةٍ من الأشياء المفيدة، مثل أجهزة الحاسوب و الهواتف المحمولة؛
- ❖ المُساهمة في ظهورِ التطوّر الصناعيّ العالميّ الذي أدّى إلى نموّ العديد من أنواع الصّناعات ، وخصوصاً المُستحدَثة منها؛مثل المُساعدة في دعمِ العديد من القطاعات المهنيّة والزراعيّة التي كانت تعتمدُ في السّابق على مهارات الأيدي العاملة فقط، والتي أصبحتْ مع مرور الوقت تَستخدمُ الأجهزة والآلات في تعزيزِ سير العمل الخاصّ بها،العملُ على تطوير التّجارة والتي كانت في الماضي تعتمدُ على وسائلَ تقليديّة، وساعد الإنتاجُ في جعلها أكثر نموّاً من خلال الاستعانة بوسائل النّقل البحريّة والجويّة التجاريّة.

توفير الدّعم المُناسب للتنمية الإقتصادية عن طريق تزويد النّاتج المحليّ الإجماليّ بمجموعةٍ من الموارد التي تُساعدُ على تنميته

سابعا:ما الفرق بين الإنتاج و الإنتاجية ؟

- **الإنتاجية:** هي النسبة أو العلاقة بين المخرجات الفعلية و المدخلات الفعلية أي أنها كمية أو قيمة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقسومة على كمية أو قيمة عناصر الإنتاج وتقسم الإنتاجية إلى نوعين هما:
- **الإنتاجية الجزئية:** وتعني **كمية أو قيمة الإنتاج (المخرجات)** خلال فترة معينة مقسومة على **كمية أو قيمة عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج** مثل إنتاجية العاملين أو إنتاجية رأس المال وهكذا.
- **الإنتاجية الكلية:** وهي تعني كمية أو قيمة الإنتاج (المخرجات) خلال فترة زمنية معينة مقسومة على كمية أو قيمة **كُل عناصر الإنتاج.**

فالفرق بين الإنتاج و الإنتاجية يكمن في أن:

- **الإنتاج :** هو النشاط الذي يهدف الى تحويل المدخلات الى المخرجات
- **الإنتاجية :** فهي مقياس للعلاقة بين المدخلات والمخرجات .

ثامنا:حساب كمية الإنتاج و الإنتاجية:

- **الإنتاجية الكلية =** $\frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج (المخرجات) خلال فترة زمنية معينة}}{\text{كمية أو قيمة عناصر الإنتاج (المدخلات)}}$
- ومنه :

- **كمية أو قيمة الإنتاج (المخرجات) خلال فترة زمنية معينة= الإنتاجية الكلية x كمية أو قيمة عناصر الإنتاج (المدخلات)**

- **الإنتاجية الجزئية =** $\frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج (المخرجات) خلال فترة زمنية معينة}}{\text{كمية أو قيمة عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج (المدخلات) خلال فترة زمنية معينة}}$

- **مثال على ذلك:**

- **إنتاجية العاملين =** $\frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج (المخرجات) خلال فترة زمنية معينة}}{\text{عدد العاملين}}$

- **إنتاجية رأس المال=** $\frac{\text{كمية أو قيمة الإنتاج (المخرجات) خلال فترة زمنية معينة}}{\text{قيمة رأس المال}}$

المحاضـــرة السادسة:نشاط التبادل

يتلخص مبدأ التبادل بإعطاء شيء مقابل شيء آخر قد يكون مكافئا أو غير مكافئ له، فهو إذن عطاء وأخذ أو أخذ وعطاء، وليس هناك تبادل بالعطاء فقط أو بالأخذ فقط، فالتبادل هو الذي ينشئ التجاذب وبالتالي الترابط ضمن بنية واحدة ، و لا يقتصر التبادل على تبادل الخيرات أو المنافع المادية بل يتعداه إلى تبادل رمزي للأفكار والمعتقدات وأنماط السلوك.

أولا-تعريف التبادل :

هو عملية تداول السلع أو الخدمات (أو الإثنين معاً) في السوق أو المنطقة الجغرافية المعينة، أو التنازل عن المنافع التبادلية للحصول علي منافع إستعمالية بصفة مباشرة، فهو بمثابة همزة وصل بين منتج السلعة (الخدمة) ومستهلكها.

هو تقديم ما تمتلكه الوحدة الاقتصادية المعينة إلى أي و حدة اقتصادية أخرى مقابل حصولها ما يعادل قيمة المنتج الذي تم تقديمه

ثانيا-أنواع التبادل :تتمثل في :

1-التبادل باستخدام المقايضة :

1-2--تعريف المقايضة:

تُعرف المقايضة على أنها :"ذلك النظام القائم على أساس تبادل المنتجات بمنتجات بمعنى تبادل السلع بسلع أخرى فضلا عن إمكانية تبادل الخدمات (العمل)بسلع أو العكس".

كما عرفت بأنها:" عملية تداول (تبادل) سلع وخدمات بأخرى يتماثلان في القيمة و إن إختلفا في طريقة الإستعمال (المنافع) وبما يحقق فائض للطرفين".

أي تعني المقايضة :" أن يتخلى أحد الأفراد عن الفائض من السلعة أو السلع التي ينتجها هو و يحتاجها غيره ،مقابل الحصول على سلعة أو سلع أخرى يحتاجها هو و ينتجها ذلك الغير ".

1-2--الشروط الأساسية في المقايضة :

و حتى يتم إجراء نظام المقايضة لابد من توفر بعض الشروط و هي كالأتي:

- هناك **فائض في الإنتاج عن حاجة المنتج** يستطيع التنازل عنه مقابل حصوله عن سلعة أو خدمة ؛
- يجب أن يكون في عملية المبادلة إنتاج على شكل سلعة أو خدمة بين الطرفين و **توفير الرغبة بينهما**؛
- يجب أن **تحدد نسب** من السلع أو الخدمات في عملية المقايضة ، وفق نسب محددة أو معروضة ؛
- **قابلية السلع على التجزئة** بشكل **لا** يكون هناك **تغيير في طبيعتها** .

1-3-عيوب المقايضة : و تتمثل في:

1-3-1- صعوبة التوافق المزدوج للرغبات :

يفترض نظام المقايضة أن هناك شخصين ينتج كل منهما سلعة معينة تفيض عن حاجته، ويرغب كل منهما في الفائض من إنتاج الآخر، لكن هذا لا يكفي حيث يجب أن تتوافق رغبة كل منهما مع توافر الفائض من السلعتين في نفس الوقت وفي نفس المكان ، لأنه قد يكون الشخص الثاني في حاجة إلى سلعة أخرى غير السلعة التي تتوافر مع الشخص الآخر ومن هنا تبدأ صعوبة توافق الرغبة بينهما .

1-3-2-صعوبة تجزئة بعض السلع :

حتى تتم المقايضة يجب أن يكون هناك تقابل تقريبي في قيمة كل من الشيئين موضوع المبادلة ،لأنه إذا لم يوجد هذا التقابل التقريبي وكانت قيمة إحدى السلعتين أكبر بكثير من قيمة السلعة الأخرى فإما ألا تتم المبادلة ،وإما أن تتم وفي هذه الحالة لابد وأن يتحمل صاحب السلعة ذات القيمة المرتفعة خسارة بسبب تنازله عن جزء من قيمة سلعته ،ويحدث هذا بصفة أساسية بالنسبة للسلع غير القابلة للتجزئة بطبيعتها مثل الحيوانات .

1-3-3-صعوبة وجود مقياس مُوحد للقيمة :

و حتى تتم المقايضة يجب بين السلعتين أن يوجد مقياس يتم على أساسه تحديد القدر من السلعتين الذي يتم مبادلته، ولا يخفى على أحد صعوبة وجود هذا المقياس في ظل عالم يموج بمئات بل بآلاف السلع ،وهو ما أوجب البحث عن مقياس موحد تنسب إليه قيم كل السلع والخدمات، وهو ما تمثل في النقود فيما بعد واعتبر بذلك مقياس القيمة أحد وظائف النقود.

1-3-4-صعوبة الاحتفاظ بقوة شرائية لمواجهة المعاملات في المستقبل(صعوبة التخزين) :

في نظام المقايضة كان الأفراد يعتمدون في إشباع احتياجاتهم الاستهلاكية على مبادلة ما ينتجه غيرهم من سلع بما ينتجون هم من سلع ، فإذا كان الشخص يتخصص في إنتاج محصول معين خلال فترة معينة من العام، فإنه يريد أن يعتمد على هذا المحصول في تلبية احتياجاته من السلع المختلفة طوال العام، و لن يستطيع المحصول أن يلبي هذه الحاجة على مدار العام لأنه سريع التلف و صعب التخزين لما يحتاجه من أماكن ونفقات ،ففي مثل هذه الحالة لن تتوافر لدى الأفراد قوى شرائية لاستخدامها في تلبية احتياجاتهم المستقبلية

2--التبادل باستخدام النقود .:

أدت الصعوبات السابقة الذكر إلى البحث عن وسائل يمكن من خلالها التغلب عليها ، فهذه الصعوبات دعت إلى الاستمرار نحو البحث عن حلول لمحاولة التغلب عليها ،فكان الاتجاه نحو التركيز على المعادن لاستخدامها كنقود لما لديها من خصائص تمكنها من التغلب على الصعوبات.

وهناك تقسيم اخر

***تبادل داخلي :** يكون بين الوحدات الاقتصادية على مستوى الدولة الواحدة (التجارة الداخلية)-

***تبادل خارجي** : يكون بين الدولة و الدول الأخرى (التجارة الخارجية)اهميته .

ثالثا: اهمية نشاط التبادل

- يفيد في اشباع الحاجات التي لا يمكن للوحدة الاقتصادية إنتاجها

- تحقيق أعلى مستوى من المنفعة على المستوى الجزئي و المستوى الكلى .-

- يعبر عن حجم النشاط الإقتصادي للبلد.
- يفيد في زيادة الإنتاج و تحقيق التراكم الرأسمالي من حيث استيراد وسائل الإنتاج المتطورة.
- تسهيل المبادلات الإقتصادية والتجارية
- تمويل المشاريع (مساهم بقطعة أرض نظير مساهمته المادية , سلع وخدمات نظير تمويل العمليات الإنتاجية ... إلخ).
- يمكن أن تستغل للقضاء علي البطالة من خلال توفير منح وقروض إستهلاكية أو إستثمارية

المحاضـــرة السابعة:نشاط التوزيع

(التوزيع قبل الإنتاج كالملكية والعمل، التوزيع بعد الإنتاج كالأجر، الربح، الفائدة، إعادة التوزيع)

أولا-مفهوم التوزيـــــــــــع:

التوزيع لغة :هو القسمة و التفريق،وزَع الشيء يوزعه توزيعا،إذ قسمه و فرّقه،و توزعو الشيء فيما بينهم،أي تقسموه.

أما **اصطلاحا** او**المعنى الاقتصادي للتوزيع**

فيعرف التوزيع على انه:" توزيع الدخل القومي و الثروة على قوى الإنتاج في المجتمع ، و يعرفه البعض بأنه :تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع و قطاعاته.

و كتعريف أدق و شامل يمكن القول بأن التوزيع هو تلك الآلية أو الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة و الدخل القوميين بين مختلف الطبقات التي تستحق نصيباً منه، على شكل أجور وأرباح وفوائد وريع، وذلك نتيجة لمساهمتهم في العمليّة الإنتاجيّة ،في ظل إطار معين من القيم و التقاليد و التطلعات الحضارية.

-الثروة القومية :مجموع السلع المادية و النافعة،يمتلكها المجتمع و أفراده في وقت معين،كالأراضي و المباني و الآلات و الموارد الطبيعية،و قد يدخل البعض الموارد البشرية،ما تنطوي عليه من إمكانيات عددية (حجم السكان)،أو نوعية (القدرات العملية و الخبرات العملية).

-و أما **الدخل القومي** فهو:مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج،خلال فترة معينة (سنة عادة)مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العوامل في العملية الإنتاجية،و بعبارة أخرى الدخل القومي:هو مجموع الأجور و الريوع و الأرباح و الفوائد التي يحصل عليها أفراد المجتمع في سنة و يساوي الدخل القومي الناتج القومي،أي محموع السلع و الخدمات المنتجة في سنة،لأن ما يدفع للحصول على هذه السلع و الخدمات،يمثل دخل من أنتجها،و هم أصحاب عوامل الإنتاج.

فالثروة القومية ،كما ثابتا نسبيا، يتولد عنه تيار من السلع و الخدمات هو الدخل القومي الذي يتوقف مستواه على حجم الثروة التي يمتلكها المجتمع ،و حجم النشاط الذي يقدمه المجتمع لإنتاج السلع و الخدمات

ثانيا_أنواع و طرق التوزيع :

تختلف الطرق التي ينظر من خلالها إلى توزيع الدخل، وعموماً توجد ثلاث طرق ينظر من خلالها إلى توزيع الدخل، هي: التوزيع الوظيفيّ للدخل، والتوزيع الشخصيّ للدخل، وتوزيع الدخل بحسب الشريحة، وسنتناولها فيما يلي بالتفصيل:

-1-التوزيع الوظيفيّ للدخل:يقصد بالتوزيع الوظيفيّ للدخل توزيع الدخل القوميّ على أفراد المجتمع، بحسب مشاركتهم في العمليّة الإنتاجيّة، فإنّ دخل الفرد يعتمد على عناصر الإنتاج التي يمتلكها.، فالأجور هي سعر العمالة، والفائدة هي سعر رأس المال، والإيجار هو سعر الأرض، والأرباح هي سعر المنظم، حيث تتحدّد أسعار عوامل الإنتاج نتيجة للتفاعل بين الطلب والعرض على مختلف هذه العوامل .

بكلمة أخرى: فإنّ العنصر الإنتاجيّ هو الذي يحصل على الدخل وليس الفرد، فالعمل كعنصر إنتاجيّ يحصل على حصّته من الدخل، وهو الأجر، وليس العامل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بقيّة عناصر الإنتاج. فالتوزيع هنا هو عمليّة توزيع المنافع المتحقّقة من الإنتاج المشترك بين عوامل الإنتاج.

2_التوزيع الشخصيّ للدخل:أمّا التوزيع الشخصيّ للدخل فيقصد به توزيع الدخل القوميّ على جميع أفراد المجتمع، وذلك بغضّ النظر عن مساهمتهم أو عدم مساهمتهم في العمليّة الإنتاجيّة، وهذا النوع من التوزيع يهتمّ بمستويات دخول الأفراد وأصنافهم دون الاهتمام بمصدر الدخل الذي يحصل منه الأفراد على ذلك الدخل

الفرق بينهما هو ان التوزيع الشخصي: وهو يبحث في **كيفية توزيع ملكية عناصر الإنتاج** ودخولهم التي تتولد من هذه الملكية.

التوزيع الوظيفي وهو **يبحث في تحديد عوائد عناصر الإنتاج**.

3-توزيع الدخل بحسب الشريحة: يقصد بتوزيع الدخل بحسب الشريحة، أي شريحة متلقّي الدخل، هو توزيع الدخل بحسب تصنيف المتلقّي للدخل، والفئة التصنيفيّة التي ينتمي إليها، حيث يمكن دراسة توزيع الدخل بحسب الجنس (ذكر/أنثى) أو بحسب المجموعات العرقيّة، أو بحسب المجموعات الجغرافيّة، كدراسة توزيع الدخل بين الدول، أو بين الريف والحَضَرِ، ويمكن اعتبار هذا النوع من توزيع الدخل متضمّناً في التوزيعين السابقين.

ثالثا-آليات توزيع الدخل الوطني

هناك آليتين لتوزيع الدخل الوطني هما

1-التوزيع الاولي

بمعنى أن يقتصر نصيب الشخص على فئة واحدة من فئات الدخل، فكثيراً ما يحصل الشخص على أجر لقاء عمله، وعلى فائدة مقابل أمواله المودعة في المصارف، أو على نصيبه من قسائم أرباح الأسهم التي يمتلكها في المشروعات والشركات وغير ذلك.

- الأجر (مكافأة العمل)،
- الفائدة (مكافأة رأس المال)،
- الربح (مكافأة الاستثمار)،
- الريع (مكافأة الأرض).

2-التوزيع الثانوي او ما يسمى بإعادة التوزيع

إعادة توزيع الدخل تعني مجموعة العمليات الثانوية والمتفرعة من توزيع الدخول التي تسهم في اقتطاع جزء من دخول بعض الأشخاص (الفعاليات الاقتصادية)، أو من بعض الفئات الاجتماعية لإعادة دفعه لآخرين أو إنفاقه في مصلحتهم وأحياناً ينفق القسم المقتطع بوساطة تقديم الخدمات الاجتماعية لمصلحة الفئات التي اقتطع منها.

وإعادة توزيع الدخول يمكن أن

- تتم عن طريق **الاقتطاعات الإجبارية**

-اقتطاعات الضمان الاجتماعي و التي يتم إعادة توزيعها في شكل التأمينات الاجتماعية او معاشات التقاعد ،

-الضرائب و الرسوم

- أو عن طريق **إسهامات طوعية اختيارية نقدية كانت أو عينية**.

ويعد الشخص مستفيداً من إعادة توزيع الدخل إذا كان مجموع **ما يحصل عليه من الخدمات** أو الإعانات التي يتلقاها نتيجة إعادة التوزيع **أكبر من مجموع المبالغ التي يدفعها عن مداخيله** المكتسبة من عمله أو من ثرواته واستثماراته إلى الإدارات العامة المركزية أو المحلية أو إلى الإدارات شبه العامة (الضمان الاجتماعي)، أو المنظمات الخاصة التي لا تهدف إلى تحقيق الربح.

والهدف من إعادة توزيع الدخول التخفيف من الفروق في الدخول التي تنجم عن التوزيع الأولي للدخل كما يمكن لإعادة توزيع الدخول أن تسهم في حل بعض الاختلالات الاقتصادية التي تهدد بوقف النمو أو الاختلالات الاجتماعية السياسية التي تهدد الأمن الاجتماعي.

المحاضرة الثامنة:نشاط الاستهلاك(الإنفاق)

أولا:تعريف الاستهلاك

يعرّف على أنّه « الفعل المتحقق من قبل الفرد في شراء أو استخدام أو الانتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل"

ويعني الاستهلاك كل مايستهلكه المجتمع من دخله

اي الاستهلاك هو الانفاق على السلع والخدمات من جانب الأفراد و يسمى نفقات خاصة أما أو الانفاق الحكومي على السلع والخدمات و يسمى نفقات عامة.

ثانيا: انواع الاستهلاك

1-الاستهلاك المباشر او الاستهلاك النهائي يعرّف بأنّه نوع الاستهلاك الذي تخدم به البضائع الاحتياجات البشريّة بشكل مباشر وفوريّ، حيث تصل البضائع لمستخدمها النهائيّ مباشرة، ومن الأمثلة على هذا النوع من الاستهلاك ارتداء الملابس المشتراة، أو أكل الطعام، أو استخدام الأثاث في المنزل.

2-الاستهلاك غير المباشر او الاستهلاك الإنتاجي(استهلاك وسيط) يعرّف بأنه استخدام الخدمات والأغراض بهدف الحصول على خدمات أو منتجات أخرى لاستهلاكها، كاستخدام آلات الخياطة بهدف إنتاج الملابس.

ثالثا: أهمية الاستهلاك في الاقتصاد القومي:

ترجع أهمية الاستهلاك إلى:

- للاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ يعتبر الاستهلاك الدافع الرئيسي للنشاط الاقتصادي للانسان.
- يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع،حيث الاستهلاك يزداد بارتفاع مستوى المعيشة.
- الاستهلاك من أهم العوامل التي تؤثر في استخدام وتوزيع الموارد المتاحة.

رابعا: العوامل المؤثرة في الاستهلاك – أو محددات نمو الانفاق الاستهلاكي:

تنقسم العوامل التي تؤثر في الاستهلاك الى عوامل موضوعية وعوامل ذاتية في الآتي:

1- العوامل الموضوعية المؤثرة في الاستهلاك:

1. مستوى الأسعار.
2. أذواق المستهلكين.
3. الأرباح والخسائر.
4. النشاط الاقتصادي و مستوى التوظيف
5. مستوى الدخل و الأجر
6. التضخم:قيمة العملة
7. المديونية
8. أسعار الفائدة.
9. سياسة الضرائب

2- العوامل الذاتية المؤثرة في الاستهلاك:

1. تكوين احتياطي لمواجهة ظروف متوقعة أو غير متوقعة..
2. الفخر بتكوين الثروة.
3. القيام بالمشروعات التجارية.

المحاضرة التاسعة نشاط الإدخار

أولا:تعريف الإدخار

الإدخار ظاهرة إقتصادية أساسية في حياة الأفراد و المجتمعات و هو **فائض الدخل عن الإستهلاك** أي أنه الفرق **بين الدخل و ما ينفق على سلع الإستهلك** و الخدمات الإستهلاكية. **جزء من الدخل لا يتم انفاقه في الاستهلاك**

لذلك يطلق بعضهم أيضا على الإدخار لفض <<الفائض>>

ثانيا: أنواع الإدخار

يمكن تقسيم الإدخار في الإقتصاد الحديث إلى قسمين:الإدخار الإختياري و الإدخار الإجباري.

1- الإدخار الإختياري : و هو **الإدخار الحر** الذي يقوم به الفرد طوعا **وإستخابة لإرادته ورغبته** نتيجة لموازنته بين وضعين: وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق.بمعنى دون ضغط أو إلزام. و مثال ذلك الإدخار في صناديق التوفير –بواريص التامين-الودائع الآجلة-الاكتتاب في أسهم الشركات

وتسهم جملة من الإجراءات و السياسات في زيادة حجم الإدخار الحر عن طربق إيجاد الوعي الإدخاري لدى المواطنين وتنمية, ودعم الضمانة و الثقة بالإدخار, وتطوير المؤسسات الإدخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها.

2- الإدخار الإجباري:

و هو إدخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات. وقد إنتشر الإدخار الإجباري في الإقتصاد الحديث؛ مثال:

- نطاق الادخار التقاعدي لدى صناديق المعاشات و الضمان الاجتماعي- التأمينات الاجتماعية
- نطاق الادخار لشركات:لدعم احتياطاتها-لدعم مركزها المالي التمويل الذاتي
- نطاق الادخار عن طريق الضرائب

ثالثا:أهداف الإدخار

1. السماح للسلطات العمومية بتمويل مشروعاتها التنموية، بغرض تحقيق المزيد من الإنماء في مختلف مجالات التنمية حيث الإستثمار الجديد يؤدي إلى الإستقرار و الإنتعاش الإقتصادي.
2. الحد من إرتفاع الأسعار أي محاربة التضخم و الزيادة من عرض السلع و الخدمات.
3. خلق تنمية إجتماعية كإمتصاص البطالة و تحسين مستوى الخدمات لأن الإدخار موجه إلى الإستثمار ومنه تحسين مستوى المعيشة.
4. الحد من الإستهلاك الترفي و البذخ وهذا يحقق إستقرارإجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلة
5. يعد كاحتياط لموجهة الازمات-

رابعا: أسباب ضعف الإدخار في الدول النامية-او لعوامل المؤثرة في الادخار

1-عوامل موضوعية :

يرجع ضعف الإدخار في الدول النامية إلى الأسباب الآتية :

1. **إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي**

2. **نقص منشآت الإدخار :** ففي معظم الدول النامية هناك نقص في عدد هذه المنشآت (بنوك تجارية - بنوك إنجاز - صناديق توفير----الخ) هذا بالإضافة إلى عدم كفائتها في آداء رسالتها على الوجه الأكمل و بما يتلائم مع ظروف هذه الدول .

3. **تضخم النفقات الإدارية للدولة ا:** إن تحليل الميزانيات يوضح أن النفقات الإدارية تكون نسبة كبيرة من مجموع النفقات و ذلك في معظم الدول النامية بعكس الحال في الدول المتقدمة إقتصاديا .

4. **تهريب الأموال إلى الخارج :** و يعتبر هذا من أهم أسباب ضعف الإدخار في الدول النامية فمن المعروف أن عددا من الأثرياء جدا في هذه الدول يفضل إيداع أمواله في البنوك الأجنبية ولا سيما البنوك السويسزية عن إدخارها في الدول النامية .

5. **توجيه جزء من الدخل إلى عمليات غير منتجة** : فقد أثبتت التجربة أن عددا كبيرا من أصحاب الدخول المرتفعة في الدول النامية يدخرون القابض من دخولهم و لا يوجهوه إلى إستثمارات منتجة تهدف إلى زيادة الإنتاج ولكنهم يفضلون غالبا توجيه هذا القابض نحو عمليات المضاربة أو شراء وبيع العقارات و تخزين السلع و غير ذلك .

6. **مستوى الأسعار :** علاقته عكسية مع الإدخار بحيث كلما كانت الأسعارمرتفعة (إنخفاض القدرة الشرائية) تنخفض القدرة على الإستهلاك و بالتالي تنخفض الكمية المدخرة أما إذا كانت الأسعار منخفضة فتسمح بإقتناء حاجات الفرد و بالتالي الزيادة في حجم المدخرات .

7. **ثبات قيمة العملة :** ويقصد بها عدم تعرضها للإنهيارات أو التخفيضات فكلما كانت العملة أكثر ثباتا زادة الثقة فيها من قبل الأفراد مما يؤهلها إلى بقاء قيمتها السوقية على حالها و بذلك زيادة حجم المدخرات و العكس يؤدي ألى الأحجام عن الأدخار .

8. **معدل الفائدة :** علاقته مع الأدخارعلاقة طردية فكلما زاد معدل الفائدة الممنوح من قبل البنك زاد حجم الودائع و العكس إذا كانت معدلات الفائدة منخفضة .

9. **درجة الإستقرار الإجتماعي و الدولي**: تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الإقتصادية و الحروب في حجم الإدخار فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج سلعة إستهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لإحتياجاتهم مستقبلا مما يؤدي إلى نقص المدخرات .

2- عوامل ذاتية :

وهي عوامل ذاتية مرتبطة بالأشخاص من حيث طبقاتهم و عاداتهم و تقاليدهم و كذلك **العقائد الدينية التي تحرم التعامل بالربا** مثلا أما بالنسبة إلى الطبقات الإجتماعية فنجد الطبقة الغنية ليس لها حافز في الإدخار لأنها تفضل الإكتناز أما أصحاب الطبقة المتوسطة و العاملة فهي تلجأ للإدخار و ذلك لتحسين الظروف المعيشية و مواجهة الأزمات المستقبلية كالحوادث أما بالنسبة للقطاع الحكومي فتلجأ الدولة لعدة سياسات لرفع حجم المدخرات مثل توزيع المداخيل .

أيضا إنتشار عادات الإنفاق الترفي: إن معظم العائلات ذات الدخل المرتفع أي تلك التي يمكن أن تدخر جزءا كبيرا من دخلها تجد أن جزءا كبيرا من مجموع إنفاقها على السلع الإستهلاكية و الخدمات لا يهدف إلى تحقيق منفعة معيتة وإنما هو فقط يعرض المحافظة على المظهر الإجتماعي .

خامسا:العلاقة بين الادخار و الاستهلاك والاستثمار

يعتبر الاستهلاك مفهوماً منافساً للادخار؛ حيث يعتبر الادخار تأجيلاً للاستهلاك في الوقت الحاضر إلى استهلاك مستقبلي، وبمعنى آخر على مستوى الاقتصاد الكلي هو تنازل الجيل الحالي عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح الأجيال القادمة؛ وذلك لأن الدخل يمكن تقسيمه إلى استهلاك إضافة إلى ادخار ولا بد من تحقيق موازنة معقولة بين الاثنين تؤدي إلى الوصول إلى مستوى الإشباع المطلوب.

عندما يزداد الدخل يزداد الاستهلاك ويزداد الادخار ويحدث العكس عندما ينخفض الدخل

و عندما يزداد الاستهلاك ينخفض الادخار فينخفض الاستثمار

اما في حال زيادة الادخار ينخفض الاستهلاك و يزداد الاستثمار

المحاضـــــرة العاشرة : نشـــــــاط الإستثمـــــــار

أولا:تعريف الإستثمار :

يعرف الإستثمار على أنه:" ذلك الجزء من الدخل الذي يتم إدخاله في نطاق العمليات أو المشروعات الإستثمارية من أجل تكوين رأس المال"

كما يعرف على أنه:" توجيه الأموال المتاحة حاليا من أجل الحصول على أصول مالية في المستقبل".

ثانيا:أهداف الإستثمار :

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف،حفاظا على مكانته و لتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديون،و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1-أهداف إقتصادية:تتجلى الأهداف الاقتصادية للاستثمارات فيما يلي:

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي و زيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول.
- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد و تنشط الدورة الاقتصادية.
- تنمية و تأهيل عدة مناطق بهدف زيادة العائدات التي تساهم في زيادة الدخل القومي و تحسين ميزان المدفوعات.

2-أهداف سياسية:تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية في:

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية و أداء النظام السياسي بشكل قوي.
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول و المنظمات الآخرى.

3-أهداف إجتماعية:تهدف الإستثمارات إجتماعيا إلى:

- رفع مستوى المعيشة.
- سد الفجوة التنموية الإقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة و غير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية و هذا عن طريق تطوير مناطق النائية .
- القضاء على كافة أشكال الفساد الإجتماعي و الأمراض الإجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

ثالثا:أنواع الإستثمار : يمكن تصنيف الإستثمارات حسب المعايير التالية :

1- حسب المعيار القانوني : وتقسم إلى :

- الإستثمارات الخاصة : يقوم بها أشخاص طبيعيون ومعنويين يسعون إلى تحقيق الربح بإعتبار ملكية وسائل الإنتاج خاصة .
- الإستثمارات العامة : وهي المشاريع التي تعود فيها ملكية وسائل الإنتاج للدولة وتهدف هذه المشاريع إلى تحقيق المنفعة العامة أولا ثم تحقيق الأرباح .

2- حسب معيار النشاط الإقتصادي : أي حسب النشاط الإقتصادي وينقسم إلى :

- إستثمار فلاحي . إستثمار سياحي
- إستثمار صناعي . إستثمار تجاري

-إستثمار مالي:في الأصول المالية كالأسهم والمستندات

-إستثمار عقاري:في الأصوال الثانية كالآلات والعقارات والمعدات

رابعا: تحديات/عوائق نمو الإستثمار في الدول النامية :

تعترض الإستثمارات جملة من المشكلات و التحديات،نوجز أبرزها فيما يلي:

1. **ضعف التمويل :**ضعف مداخيل رجال الأعمال و المستثمرين و عدم قدرتهم في الحصول على قروض دولية لتمويل مشاريعهم
2. **ثقل إجراءات التسجيل** و الحصول على التراخيص لمباشرة مشاريعهم بسبب انتشارالبيروقراطية..
3. **نقص التأهيل و التأطير** البشري في الميدان .
4. **عدم إستقرار التشريعات و القوانين الإستثمار**ية في القطاع ،و انعدامها في بعض الأحيان.
5. **ضعف البنية التحتية:**أي عدم توافر خطوط نقل حديثة و مؤهلة.
6. **ضعف الحوافز و الإعانات الإستثمارية**،كإرتفاع نسبة الضريبة على المشاريع الإستثمارية لاسيما الفنادق و المطاعم.
7. **إشكالية العقار :**عدم تخصيص الأراضي اللازمة لبناء المشروعات .

8. **إنعدام الرقابة** والمتابعة للإستثمارات ذات الملكية العامة.
9. **تفشي ظاهرة الفساد الإداري** كالرشوة في الحصول على الإستثمارات.

خامسا: متطلبات /(أسس و مقومات) نمو الاستثمارات :

تتطلب عملية تنمية و تشجيع المشاريع الإستثمارية توفر عدة عوامل تتمثل فيما يلي:

1-**توفير التمويل الملائم من خلال منح قروض طويلة الأجل ذات سعر فائدة منخفض:**

ويكون هذا من قبل البنوك والمؤسسات الحكومية مع منحهم فترة سماح لمدة تتراوح ما بين سنة إلى 3 سنوات من تاريخ تشغيل المشروع ،ثم يبدأ تسديد أقساط القرض لمدة تتراوح ما بين 20 إلى 25 سنة.

2- توفير العقارات اللازمة لبناء المشاريع الاستثمارية .

3 -توفير الحوافز و الإعانات و الإعفاءات:

وتكون بعد الموافقة على المشاريع التي تتلاءم مع البرامج و الخطط التنموية ،و من أهم صورها:

- **الإعانات:**سواء كانت إعانات نقدية :والتي تتمثل في المبالغ المالية التي ترصد لمساعدة المستثمرين في مجال الصناعة أو إعانات عينية :كمنح الأراضي في المناطق أو تأجيرها.
- **منح إعفاءات ضريبية و جمركية.**

4-تدريب و تأهيل العنصر البشري:

تعد الموارد البشرية المؤهلة و المدربة من أسس نجاح و تطور المشاريع الإستثمارية ،وفقا لمقاييس الاحترافية الدولية المعمول بها،و التي تلبي رغبات و أذواق السائح المحلي و الأجنبي.

5-تقديم مساعدات فنية:

من خلال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية للمشاريع الاستثمارية

6- توفير البنية التحتية:لأنها من العناصر الأساسية و المهمة لإنجاح أي مشروع إستثماري في قطاع الصناعة أو غيره،و تتمثل في:

- النقل. - الطرق المعبدة. - أسلاك الإتصال.
- المرور و الخدمات الكهربائية. - شبكة المياه و تصريف المياه.

7 -تهيئة مناخ الإستثمارات :

و يتجلى ذلك من خلال وضع بيئة قانونية و تشريعية تنظم الإستثمارات ،و وجوب السهر على تنفيذها و مراقبتها مما يسهل مباشرة الإستثمارات .

8-تسهيلات أخرى:و تتمثل في:

- تسهيل إجراءات الدخول إلى البلد الذي سيقام فيه المشاريع الإستثمارية .
- تسهيل إجراءات التحويل النقدي فورا.

المحاضرة الحادي عشر:الأعوان الاقتصاديون او الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي

1-تعريف الأعوان الاقتصاديون

العون الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا .

2-فئات /انواع /اصناف الأعوان الاقتصاديون

يتم تصنيف الأعوان الاقتصاديون الى مجموعات يطلق عليها مصطلح القطاعات و هي :

2-1-العائلات :

تعتبر العائلات الخلية الأساسية في المجتمع . يتمثل نشاطها الأساسي في استهلاك السلع و الخدملت . تتكون العائلات من الأسر أو مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون بصورة اعتيادية مع بعضهم البعض و تحت سقف واحد . كما يمكن اعتبار كل شخص يعيش بمفرده بمثابة عائلة . فالعائلات تتشكل من :

- **العائلات العادية :** و تضم شخص أو أكثر تربطهم أواصر القرابة أو الدم .
- **العائلات الغير عادية :** و هي مجموعة الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد و لا تربطهم أواصر القرابة مثل الجنود في الثكنات , المرضى في المستشفيات ....الخ

يتمثل نشاط العائلات في :

-استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع و الخدمات)
- تدخر الجزء المتبقي من دخلها .
- تستثمر مدخراتها .
- تدفع الضرائب و الرسوم للإدارات (الدولة)

2-2- المؤسسات الإقتصادية (الشركات):

المؤسسات الاقتصادية عبارة عن شركات تقوم على أساس تجميع الوسائل المادية و البشرية مع التنسيق فيما بينها بغرض انتاج السلع و الخدمات (خلق المنافع) من أجل بيعها قصد تحقيق الربح .

- و يمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية الى :
- مؤسسات خاصة .
- مؤسسات عمومية
- مؤسسات مختلطة

يتخلص نشاط المؤسسات الاقتصادية في :

- إنتاج السلع و الخدمات من خلال مزج الوسائل المادية و البشرية و بيعها في السوق و هذا النشاط يعتبر هو النشاط الرئيسي للمؤسسات .
- تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها .
- تدفع الضرائب و الرسوم للدولة .

2-3- المؤسسات المالية :

عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديون و تقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديون الأخرين مقابل فوائد و تحقق من وراء عملياتها المالية أرباحا .

و من أمثلة المؤسسات المالية نذكر البنوك بمختلف أنواعها و شركات التأمين ....الخ

و يتلخص نشاطها في :

- تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديون الأخريين
- تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديون مقابل فوائد .
- تدفع الضرائب و الرسوم لخزينة الدولة .
- تستهلك السلع و الخدمات .

4-2- الإدارات العمومية :

عبارة عن هيئات تقوم بتقديم خدمات عامة (غير سوقية) مجانا للعائلات مثل التعليم الأمن , العدالة ...الخ و نعطي نفقاتها عن طريق عائدات الضرائب

و يتلخص نشاطها في :

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع .
- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب و رسوم من الأعوان الاقتصاديون الآخرين .
- تستهلك السلع و الخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية .
- تقوم بالإستثمار في مجالات مختلفة .

5-2- الخارج (العالم الخارجي)

يمثل مختلف الأعوان الاقتصاديون (غير متجانسين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديون في الدولة المعينة يطلق على هذا القطاع أيضا مصطلح باقي العالم .

يتلخص نشاط العالم الخارجي في :

- تصدير و استيراد السلعو الخدمات
- انتقال رؤوس الأموال من و الى العالم الخارجي .

3-التدفقات الاقتصادية بين الاعوان الاقتصاديون:

وهي تتمثل في حركة السلع والخدمات والاموال بين مختلف الاعوان الاقتصاديون وهي نوعان

تدفق مادي وتدفق مالي.

مثال توضيحي

1-أداء العمل (تدفق مادي/حقيقي) ، **2-دفع أجور** (تدفق مالي/نقدي)، **3-شراء سلع وخدمات** (تدفق مادي/حقيقي) ،**4-دفع قيمة السلع والخدمات** (تدفق مالي/نقدي)

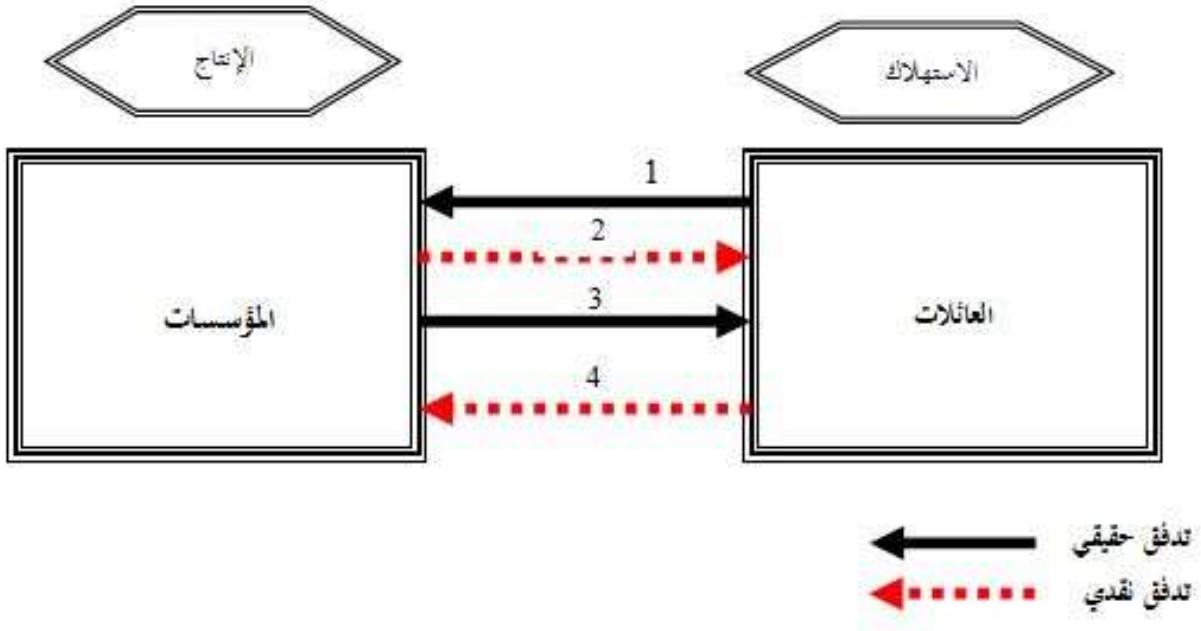

المحاضرة الثاني عشر :السوق

1-مفهوم السوق

يمكن **تعريف السوق** بإنه مكان يجمع بين المشترين والبائعين، كما أنه يوجد تعريف أخر لمصطلح السوق في **علم الاقتصاد** بإنه يعكس العلاقة بين الطلب والعرض من السلع والخدمات في منطقة جغرافية معينة

2-انواع الأسواق:

تقسم الأسواق إلى أقسام مختلفة وفقاً للأغراض التي تؤديها ، «فمن حيث استمرارها قد تكون دائمة كسوق الأوراق المالية ، أو مؤقتة كأسواق القرى و المعارض ،أو محدودة الزمن (أسواق يومية و أسواق أسبوعية...إلخ) ، ومن حيث اتساعها قد تكون **محلية كأسواق المدن (الأسواق الجوارية) ، أو عالمية كسوق السكر ، ومن حيث أنواع السلع المتداولة تقسم الأسواق أقساماً شتى لكل سلعة أو لكل مجموعة من السلع سوقها ، ومن ذلك أسواق العقارات ، وأسواق العملات الأجنبية ، وأسواق المحاصيل الزراعية كالقمح والأرز ،وأسواق المنتجات الصناعية كالحديد و الصلب والآلات وغيرها. ومن حيث الغرض من استخدام السلعة إلى سوق سلع الإنتاج وسوق سلع الاستهلاك ،ومن حيث الكميات المتداولة في السوق إلى سوق الجملة وسوق التجزئة ،...إلخ ». الوحدة الزمنية والمكانية ليست ضرورية لوجود سوق بالمعنى الاقتصادي.**

وهناك تقسيم اخر للأسواق الاقتصاديّة

1*سوق المنافسة الكاملة يشير مفهوم سوق المنافسة الكاملة إلى السوق الذي يحتوي على عدد كبير من المستهلكين أو العملاء أو التجار وأصحاب المصالح، ويكون خاضعا لنظامٍ معيّن، ويعرّف سوق المنافسة وفقا للنظرية الكلاسيكية بأنه السوق الذي يضمّ عددا غير محدود من المستهلكين وأصحاب المصالح، وعادة ما يكون من الصعب تغيّر أسعار السلع والخدمات في سوق المنافسة وذلك لوجود أعداد كبيرة من المؤثرين فيه. يمتاز سوق المنافسة بأنه لا يحتوي على أي حواجز أو حدود للدخول أو الخروج، كما أنه يوفّر دائما المعلومات الكاملة للمستهلك، وأيضا فإن البضائع في سوق المنافسة الكاملة متجانسة ولا توجد هناك تكاليف للشحن، بالإضافة إلى ذلك فإن سوق المنافسة لا توضع عليه القيود الحكومية، ويُعتبر مكانا ربحه صفريّ على المدى الطويل.

2*سوق الاحتكار الكامل يشير مفهوم سوق الاحتكار إلى ذلك النوع من الأسواق الذي لا يعتمد على وجود المنافسة، ويعدّ نقيضا لسوق المنافسة الكاملة، ويعمد سوق الاحتكار على الاحتكار الكامل للمنتجات والخدمات حيث يكون المحتكِر هو الذي يوفر الخدمات والسلع بغضّ النظر عن ثمنها، وذلك لغياب المنافسة، ويُعتبر سوق الاحتكار قليل الإيرادات مقارنة بسوق المنافسة الكاملة. يُمكن للمحتكِر في سوق الاحتكار أن يحدّد أعلى سعر مقابل السلع والخدمات التي يقدمها وذلك لأنه يُعتبر المورّد الوحيد لهذه السلع، وعليه فإنه هو مَن يحدد سعر منتجه، وعادة ما يكون هذا السعر أعلى من السعر في السوق التنافسية ولذلك فإن عدد العملاء فيه أقل.

3*سوق احتكار القلّة يقدّم سوق احتكار القلة مبدأ مشابها لمبدأ سوق الاحتكار الكامل، ولكن الاختلاف الوحيد بينهما هو عدد المُحتكرين للمنتج أو السلعة، حيث في هذا السوق يحتكر أكثر من تاجر أو شركة سلعة معيّنة ويشكّلون معا غالبية في السوق، وعادة ما يتواجد في سوق احتكار القلة رقابة حكومية تجعل الأسعار فيه مضبوطة أكثر من أسعار سوق الاحتكار الكامل.

4*سوق المنافسة الاحتكارية يُعتبر سوق المنافسة الاحتكارية مزيجا من سوق الاحتكار وسوق المنافسة الكاملة، حيث يحتوي على مجموعة من المنافسين الذين يقوم البعض منهم باحتكار بعض السلع والخدمات، ومن الأمثلة على هذا السوق شركات الإنتاج الفنّي التي تتنافس فيما بينها لكنها تحتكر الفنانين.

المحاضرة الثالث عشر :السياسات الاقتصادية

1-تعريف السياسة الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية هي خطة حكومية حول كيفية إجراء العمليات الاقتصادية وفقًا لمتطلبات الظروف الاقتصادية الوطنية والعالمية الحالية. يحدد المعايير والعوامل التي يجب مراعاتها عند اتخاذ قرار بشأن الضرائب والإنفاق والميزانية وعرض النقود ومستويات أسعار الفائدة.

2-انواع السياسات الاقتصادية:

تنقسم هذه العمليات الاقتصادية إلى فئتين رئيسيتين:

- السياسة المالية: الضرائب والإنفاق والميزانية
- السياسة النقدية: المعروض النقدي وأسعار الفائدة

تساعد السياسات المالية والنقدية معًا الحكومة على مراقبة وتكييف اقتصاد الدولة وعرض النقود. تتم إدارة السياسة المالية من قبل الإدارات الحكومية ذات الصلة ، بينما تتم إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي للدولة. وهي مصممة كدليل لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية مثل معدلات التضخم المثلى (2-3٪) ونمو (2-3٪) والبطالة (4-5٪).

2-1- السياسة المالية

تحدد السياسة المالية كيفية قيام الحكومة بتوليد الإيرادات من خلال تحصيل الضرائب ، وإنفاق الدخل على النفقات العامة والاستثمارات ، وإنشاء ميزانية باستخدام توقعات الإيرادات والنفقات.

***أنواع السياسات المالية**

سياسة المالية العامة التوسعية: يتم تبنيها لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق وخفض الضرائب.

سياسة المالية العامة الانكماشية: تم تبنيها لإبطاء النمو الاقتصادي عن طريق خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

السياسة المالية التقديرية: يتم تبنيها عندما تقرر الحكومة تبني سياسة مالية توسعية أو انكماشية والتي لم تكن جزءًا من السياسة المالية الرئيسية.

سياسة مالية محايدة: يتم تبنيها عندما لا يتوسع الاقتصاد ولا يتقلص ، ويتم الحفاظ على عجز الميزانية الناجم عن الإنفاق المنتظم بمرور الوقت.

2-2-السياسة النقدية

يتم إنشاء السياسة النقدية من قبل البنك المركزي للبلد كدليل للتحكم في قيمة العملة الوطنية. يتحكم البنك المركزي في الطلب والعرض لأغراض تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي بالتزامن مع السياسة المالية والحفاظ على أسعار الصرف مقابل العملات الأجنبية. إنه يتلاعب بعرض النقود عن طريق تعديلات أسعار الفائدة ، وعمليات السوق المفتوحة لشراء وبيع الديون ، ومتطلبات الاحتياطي لتنظيم البنوك.

***أنواع السياسات النقدية**

السياسة النقدية التوسعية: تم تبنيها لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز عرض النقود من خلال خفض أسعار الفائدة أو التيسير الكمي أو خفض متطلبات الاحتياطي.

السياسة النقدية الانكماشية: تم تبنيها لإبطاء النمو الاقتصادي عن طريق تقليل المعروض النقدي من خلال رفع أسعار الفائدة ، أو التشديد الكمي ، أو زيادة متطلبات الاحتياطي.

السياسة النقدية غير التقليدية: يتم تبنيها خلال الأزمات الاقتصادية للسيطرة على الفوضى باستخدام أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي في نفس الوقت.

المحاضرة الرابع عشر :النقود

2-1-تعريف النقود :

تُعرف النقود **لغة:**على أنها جمع نقد؛

أما تعريف النقود **إصطلاحا:**

فقد عُرفت على أنها:" كل شيء يحظى بالقبول العام لتسديد قيمة السلع و الخدمات أو لتبرئة الذمم" .

و تُعرف على أنها:" كل وسيط يستعمل في عملية الحصول (نقود ، سندات ، ذهب ، أوراق دفع ، كمبيالات ... إلخ)

2-2-المكانة الإقتصادية للنقود: أما فيما يخص بفوائد النقود على الإقتصاد ،فيمكن تلخيصها فيما يأتي :

- تسهل العمليات التجارية و الإقتصادية؛
- تعمل على تمويل المشاريع (مساهم بقطعة أرض نظير مساهمته المادية ، سلع وخدمات نظير تمويل العمليات الإنتاجية ... إلخ؛
- تعد المرآة الكاشفة لحالة المجتمع تطور أو تخلف؛
- تعبر عن حجم النشاط الإقتصادي للبلد؛
- يتم من خلال هذه العملية إعادة توزيع الدخل علي أفراد المجتمع (توزيع منتجات وخدمات؛
- يمكن إستخدامها في حالات التضخم أو الكساد؛
- يمكن أن تستغل للقضاء علي البطالة من خلال توفير منح وقروض إستهلاكية أو إستثمارية.

2-3-وظائف النقود:من أبرز و أهم الوظائف الأساسية النقود نجد:

2-3-1- النقود كوسيط للتبادل :

تعني هذه الوظيفة أن النقود تلقى قبولا عاماً لدى أفراد المجتمع إذ عن طريق النقود لا يضطر الفرد للتضحية بجزء من سلعته عندما لا يوجد تناسب في القيمة بينها وبين السلعة التي يرغب في الحصول عليها . ويستطيع الأفراد في ظل استخدام النقود الحصول على أفضل السلع التي تحقق لهم أقصى إشباع ممكن.

2-3-2- -النقود مقياس للقيم :

وظيفة النقود كمقياس للقيمة ظهرت نتيجة إستخدام للنقود كوسيط في المبادلات غير انه من الجدير بالملاحظ أن كل استخدام للنقود كوسيط في المبادلة يستلزم استخدامها كمقياس للقيمة، بينما لا يستلزم كل إستخدام لها كمقياس للقيمة قيامها كوسيط في المبادلة أي عندما نقوم بتداول الأشياء لابد وأن نحدد لها قيم معينة تقوم بتقدير قيم لبعض الأشياء دون أن نقوم بتداولها .

2-3-3- -النقود أداة الاختزان القيم :

يوجد الكثير من السلع سريعة التلف و الكثيرة منها يحتاج لتكلفة عالية لتخزينها ،فكان من الطبيعي أن تقوم النقود بهذه الوظيفة،حتى يحتفظ من خلالها بقيم السلع و الخدمات المختلفة لوقت الحاجة، خاصة وأنها تتمتع بالقبول العام لدى الأفراد سواء

في الحاضر أو في المستقبل، لذلك الأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بما لديهم في صورة سلع من ذهب وفضه وأراضي ومعادن أخرى نفيسة ،التي لا تتغير قيمتها ولا تتعرض إلى التلف وغير ذلك هي أيضا تلقى قبولا عام من جميع الأفراد .

2-3-4- -النقود أداة للمدفوعات المؤجلة :

تستخدم النقود كأداة للمدفوعات المؤجلة، وهذه الوظيفة أوجدتها التطورات التي لحقت بالمجتمع إذ تدعو الضرورات الآن إلى عقد قروض وصفقات معينة تتم هذه الصفقات استناداً لقيام النقود بوظيفتها كأداة للمدفوعات المؤجلة .

2-4-أنواع النقود :

مع ضرورة التطور الاقتصادي في مرحلة المختلفة ، أخذ أفراد المجتمع يبحثون عن سلعة وسيطة بديلة حتى يتمكنون من خلالها القضاء على عيوب نظام المقايضة ، ولذلك تنوعت السلع التي اتخذت نقودا ، واختلفت تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، واختلاف العادات والتقاليد حسب المجتمعات ، وقد ظهر في تاريخ التطور النقدي الأنواع الآتية من النقود :

2-4-1-النقود السلعية Commodity money

تمثل هذه النقود أول مرحلة من مراحل انتقال المجتمعات الإنسانية من اقتصاديات المقايضة المباشرة إلى اقتصاديات التبادل على أساس اعتماد سلعة معينة تتميز بمواصفات محددة وتحظى بقبول عام من قبل جميع أطراف المبادلات.إذا فالنقود السلعية هي وسيلة لها قيمة ذاتية ،هي القيمة الاستعمالية للسلعة التي تتكون منها والتي تحتفظ بها ، سواء استعملت كنقود او لم تستعمل ، تمييزا لها عن القيمة التي حصلت عليها نتيجة قبولها العام كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات .

2-4-2-النقود المعدنية Metal money :

انتقلت النقود إلى مرحلة أخرى من مراحل تطورها ، واخذ بنشر استعمال المعدن كنقود ، نظرا لتميزها على غيرها من السلع، وسهولة صياغتها وصكها ، فكانت النقود البرونزية والنحاسية التي شاع استعمالها في العصور القديمة ، ومع اتساع نطاق حجم المبادلات التجارية وتطور التبادل التجاري الخارجي استخدم معدن الفضة في التداول، ومن ثم استخدم الذهب ، حيث تميز المعدنين بخصائص جعلت منهما اقدر السلع والمعادن على القيام بوظائف النقود ، حيث أنهما يمثلان قيمة مرتفعة نسبيا نظرا لندرتهما مما يجعل وزنا بسيطا منهما يمثل قيمة كبيرة ، كما أنهما قابلين للتجزئة دون أن يتعرضا لخسارة في القيمة ،وقابلين للتخزين دون تلف ، إضافة إلى ذلك تمتعهما بصفة القبول العام لدى جميع أفراد المجتمع ويصعب عن طريقهما الغش والخداع .

2-4-3النقود الورقية : Bank note

مع ظهور العصر التجاري ، واتساع حجم المبادلات التجارية المحلية والدولية ،كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود المعدنية وهم ينتقلون بين البلاد لأداء معاملاتهم التجارية ، ونظرا لمخاطر حمل كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية ، توصلوا إلى طريقة جديدة لتسوية المبادلات الكبيرة وذلك بايداع ما لديهم من فضة أو ذهب لدى الصاغة في البداية مقابل إعطائهم وصل استلام (السند) بالمبلغ المودع مضمونا بالكامل من قبل الصاغة أو الصراف (حيث انتشرت مهنة الصرافة) يعطى لصاحب الوديعة ، ويتم تداول هذا الوصل أو السند بين الأفراد عن طريق التظهير ، الأمر الذي ساعد على قبولها قبولا عاما واستخدامها كنقود رمزية مدعمة بالذهب أو الفضة ، وبذلك أخذت هذه الأوراق المتداولة تقوم بوظائف النقود بدلا من النقود المعدنية .

ومع اتساع نطاق تلك العمليات تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الوراق قابلة للتحويل، حيث كان يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من المعدن (الذهب)لأنها تصدر أساسا كي تعبر عن وجود رصيد ذهبي مقابلها والذي تم إيداعه من قبل التجار وأصحاب الأوراق المتداولة ويمثل 100%.

ومع تطور المبادلات التجارية ظهرت الحاجة إلى مصارف بالإضافة إلى قبولها الودائع ومنحها القروض، وتقوم أيضا بأعمال الإقراض ، ويعطي المصرف لأصحاب الودائع وثائق أو سندات يتعهد فيها أن يدفع لحاملها كمًا معينا من النقود المعدنية (الذهب والفضة) ، ومع مرور الزمن أصبحت هذه السندات المصرفية تتداول من يد إلى أخرى دون حاجة إلى تظهيرها ، نظرا لما تمتعت به من ثقة وقبول عام ، وهكذا أخذت تحمل السندات المصرفية (كنقود سلعية) في التداول محل النقود الذهبية والفضية ، والتي يسميها بعض الاقتصاديون " النقود النائبة " .

وفي مرحلة تالية ، ونتيجة لكثرة المعروض من النقود الورقية إلى المستوى الذي لا يمكن للمخزون المحلي من الذهب أن يقابلها وعجز المصارف المركزية عن الوفاء بتعهدها ، أصدرت الدولة قانونا يلزم الأفراد بقبول وتداول النقود الورقية ، دون أن يكون للأفراد الحق في استبدالها بالذهب والفضة ، ويطلق على هذه النقود الورقية نقود إلزامية غير قابلة للتحويل ، وأصبح لها قوة أبراء غير محدودة بحكم القانون، وبذلك انتشر تداول النقود الورقية التي تصدرها المصارف المركزية بدون غطاء معدني ، وأخذت تحوز على ثقة الأفراد في المجتمع وتتمتع بالقبول العام .

2-4-5- النقود المساعدة :

وهي النقود المعدنية التي تصدرها وزارة المالية في شكل قطع نقدية (فضة ، برونز ، نيكل ...) تكون مهمتها القيام بمساعدة النقود الورقية في تسهيل عمليات المبادلات ضئيلة القيمة ، حيث أن النقود لا تتمتع أحيانا بقوة إبراء غير محدودة ، بل يستطيع الدائن أن يرفض قبولها في تسديد دينه ، إذا تجاوز الدين حدا معينا تم تحديده بحكم القانون .

2-4-6- النقود الائتمانية : (نقود الودائع Deposit credit money) :

يطلق عليها نقود الودائع أو النقود الكتابية ، وتعتبر أهم أنواع النقود لأنها تمثل وسيلة هامة للدفع كما تشكل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود المتداولة في الدول ذات الأنظمة المصرفية الحديثة ، وتتشكل هذه النقود من خلال إيداع الأفراد أموالهم لدى المصارف التجارية ، حيث يتم فتح حسابا مصرفيا للطرف المودع يقوم بالسحب من حسابه للوفاء بالتزاماته ، وفي مرحلة لاحقة أصبح صاحب الحساب يطلب من المصرف تحويل مبلغ من النقود من حسابه إلى حساب مودع آخر في نفس المصرف .

2-4-7- النقود الالكترونية Electronic money

تعرف النقود الالكترونية بأنها :"عبارة عن القيمة المخزونة او وسيلة الدفع المدفوعة مسبقاً تكون فيها الأموال مسجلة او القيمة متوفرة ومخزونة على جهاز الكتروني في حيازة المستهلك".

و عرفها المصرف المركزي الأوربي بأنها:" القيمة النقدية المخزنة إلكترونياً على أداة تقنية كثيرة الاستعمال في وسائل الدفع، و تحظى بقبول واسع من غير من أصدرها من دون ربطها بحسابات مصرفية" .

المحاضرة الخامس عشر : المشكلات الاقتصادية الكبرى التضخم الاقتصادي

1-تعريف التضخم الاقتصادي هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لايوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يُستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- تضخم الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.
- الإفراط في منح الائتمان

ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنّه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية.

ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل:

- **تضخم الأسعار:** أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
- **تضخم الدخل:** أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
- **تضخم التكاليف:** أي ارتفاع التكاليف.
- **التضخم النقدي:** أي الإفراط في إصدار العملة النقدية.
- **تضخم الائتمان المصرفي:** أي التضخم في الائتمان.

فالتضخم عبارة عن **ارتفاع مستمر ومؤثر** في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن **الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً.** ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل المتاح حيث أن التضخم يمثل ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات

ويقصد **بالمستوى العام للأسعار** هو متوسط أسعار السلع والخدمات المستهلكة في الاقتصاد خلال سنة معينة. ويتم استخدام رقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات باستخدام **أسعار المستهلكين** أو **أسعار المنتجين.**

2-أنواع التضخم

2-1-التضخم الأصيل: يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدّلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.

2-2-التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار. وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.

مستوى الأسعار قد يرتفع بشكل طبيعي إلى 10%.

2-3-التضخم المكبوت : وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.

2-4-التضخم المفرط: وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في كل من ألمانيا بين عامي 1921 و1923 م إبان فترة حكم جمهورية فايمار، وفي هنغاريا عام 1945 م، بعد الحرب العالمية الثانية (الأمين، 1983: 35).

مستوى الأسعار قد يتجاوز الارتفاع 50% في الشهر الواحد (كل شهر) أو أكثر من 100% خلال العام.

3-أسباب نشوء التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

1-3-تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم **بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية** في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور .

2-3-تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم عن **زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع** والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

3-3-تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا من قِبل أمريكا ونتيجة لذلك **يَنعدم الاستيراد والتصدير** في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة .

3-3-زيادة الفوائد النقدية: ورجّح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريبا فالاقتصادي كينز عبّر عن ذلك بقوله في كتابه: (يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر).

4-الآثار الناجمة عن ظاهرة التضخم

- ضعف قيمة العملة الوطنية
- ارتفاع تكلفة الاقتراض و أسعار الفائدة
- تشجيع مفرط على الانفاق و الاستثمار في الدولة
- التضخم الناتج عن زيادة الطلب يؤدي الى معالجة البطالة
- يؤدي التضخم الى زيادة الادخار نتيجة اضعاف ثقة الافراد في العملة
- اختلال ميزان المدفوعات لزيادة الاستيراد و قلة الصادرات
- التبعية الاقتصادية و الوقوع تحت سيطرة الاحتكارات الاجنبية
- عندما ترتفع معدلات التضخم إلى الحد الذي يدخل الاقتصاد في حالة من التضخم التراكمي، يصبح هناك ركود اقتصادي.
- بمعنى تباطؤ معدل النمو وارتفاع معدلات البطالة بشكل مطرد.

5-مؤشرات التضخم

يوجد العديد من أنواع لمؤشرات التضخم منها:

5-1-مؤشر أسعار المستهلك (مقدار ما يدفعه المستهلكون مقابل الأشياء التي يشترونها/ نفقات الاستهلاك الشخصي)- التغيرات التي تحدث في الأسعار للحاجيات اليومية التي ينفق عليها المستهلكون بشكل يومي

5-2-مؤشر أسعار المنتجين

وهو مؤشر معاكس للمؤشر السابق في الحساب الذي يقيس مؤشر أسعار المستهلك التغير في أسعار السلع التي يدفعها المستهلكون الأفراد، أما هذا المؤشر فيقيس معدل التغير في الأسعار التي يكتسبها المنتجون لقاء منتجاتهم،ويقيس هذا المؤشر معدل التغير في أسعار مجموعة واسعة من السلع المنتجة على اختلاف قطاع الصناعة أو فئات المنتجات.

5-3-مؤشر تكلفة العمالة

وهو مؤشر متوسط التغير في القيمة السوقية لمجموعة واسعة من السلع والخدمات النهائية المقدمة خلال فترة زمنية معينة،

6-إجراءات الحد من التضخم

يمكن الحد من التضخم باتخاذ السياسات المالية والنقدية التالية:

6-1-السياسة المالية

أولاً: تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

ثانياً: تبيع وزارة المالية الدين العام إلى الجمهور وبالتالي تسحب النقد المتوفر في السوق ليحد ذلك من النقد المعروض.

ثالثاً: زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

رابعا: خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق (البازعي، 1997 م: 188).

6-2- السياسة النقدية

تتولى المصارف المركزية في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية:

أولاً: الأدوات الكمية:

1. زيادة سعر الخصم و سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى المصرف المركزي وفي هذه الحالة يقوم المصرف المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الانتمائية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.

2. بيع الأوراق المالية دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق. أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

3. زيادة نسبة الاحتياط القانوني. تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الانتمائية لدى المصارف.

ثانياً: الأدوات النوعية:

1.معدلات الفائدة:أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الائتمان المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق.

المحاضرة السادس عشر:المشكلات الاقتصادية الكبرى البطالة

ما هو المقصود بالبطالة؟

1-تعريف البطالة

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل **هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى.** من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم أعتبارهم عاطلين عن العمل. ويسمى من يعاني منها عاطلا في المشرق وبطّالا في المغرب. أسباب البطالة: 1-قلة الوظائف 2-انتشار الحروب 3-كثرة العمالة الوافدة 4-كثرة الشباب الراغبين في العمل و تعرف البطالة أيضا **بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج.**

حيث تعبر كلمة بطالة عن الحالة التي لايوجد فيها وظائف، هذا ليس إلا المعنى اللغوي لها، أما معنى البطالة الاصطلاحي فيمكن أن يكون أوسع، فيعرف مفهوم البطالة على أنه **وجود أفراد في المجتمع، لديهم القدرة على العمل، واستخدموا كافة السبل المتاحة للبحث عن وظيفة تلائم قدراتهم، ولكن لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل مناسبة.** ويعبر مفهوم البطالة عن الأشخاص المؤهلين للعمل، أي أنه يستثني المتقاعدين، أو العاجزين عن العمل بسبب الشيخوخة أو المرض، كما يستثني الأطفال أيضاً، ويطلق على هذه الشريحة مسمى القوى العاملة.

يشير مفهوم البطالة Unemployment إلى الحالة التي يكون فيها الأفراد الذين يبحثون فيها عن عمل لتوظيف مهاراتهم وخبراتهم غير قادرين على العثور على تلك الفرص، هذا وتعد البطالة مقياسًا لصحة الاقتصاد الخاص بالدولة، بحيث يشير معدل البطالة في الدولة على مدى قدرة حجم النشاط الاقتصاديّ فيها على المساهمة في خلق فرص عمل للأفراد، كما أنه يشير إلى قدرة هؤلاء الأفراد على الحصول بسهولة على عمل يمكن من خلاله جني المال للمساهمة في الناتج المحليّ الإجماليّ للاقتصاد، ويمثل معدل البطالة عدد الأفراد أو الأشخاص العاطلين عن العمل مقسومًا على عدد القوى العاملة في الدولة مضروبًا بمائة، كما **تقوم بعض الحكومات بتقديم تعويضات أو تأمينات ضد البطالة للأفراد العاطلين عن العمل والذين يستوفون المؤهلات اللازمة لذلك،** ومن الممكن أن تشير نسب ومعدلات البطالة العالية إلى حدوث ضائقة مالية خطيرة على اقتصاد الدولة، وقد يؤثر بشكلٍ كبير على البيئة الاجتماعيّة والسياسيّة، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى حدوث اضطرابات من شأنها زعزعة طمأنينة الدولة الداخليّة.

كيف ظهر مفهوم البطالة؟

2-نشأة البطالة

نشأ المفهوم الحديث للبطالة في نهاية القرن التاسع عشر وحدث ذلك عندما بدأت حكومات الدول باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة على المستوى الخاص والعام بشكل تدريجيّ لدعم أولئك الأفراد غير القادرين على إيجاد فرص عمل ملائمة لهم، فلم يكن الأمر متعلّقًا بالمحتاجين وإنما بالأفراد العاطلين عن العمل الذين لا يبحثون عن الرفاهيّة المجتمعيّة العامة، وفي بداية ظهور ونشأة مفهوم البطالة لم يتم تضمين كافّة الأفراد غير العاملين تحت مسمى البطالة، فقد كان هناك مواصفات معينة لذلك فلا يعد عاطلًا عن العمل سوى الشخص القادر والمؤهل والراغب في العمل إلا أنَّه لا تتوفر له فرصة لذلك، وعلى خلفية الأزمات الاقتصاديّة التي واجهتها بعض الدول في أواخر القرن التاسع عشر تمَّ استخدام مصطلح البطالة من قبل الإصلاحيين الاجتماعيين للدلالة على حجم الخطر المرتبط بهذه المشكلة.

3-معدل البطالة

هو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة. وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويمكن حسابها كما يلي:

معدل البطالة = (عدد العاطلين مقسوما بعدد القوة العاملة) مضروباً بمائة.

معدل مشاركة القوة العاملة = (قوة العمالة مقسوما على النسبة الفاعلة) مضروباً بمائة.

4-أنواع البطالة

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة، أن أنماط البطالة وأشكالها ليست ثابتة أو نهائية، وإنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار.

4-1-البطالة السافرة Open unemployment ويُقصد بـ«البطالة السافرة»، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه **عند مستوى الأجر السائد دون جدوى،** ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي، مثل بطالة الخريجين. ويمكن أن تكون دورية أو احتكاكية أو هيكلية.

4-2-البطالة الجزئية أو نقص التشغيل Underemployment وتعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب. ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعة من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون من خلال عقود تختلف عمّا هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل، كما يكون إنتاجهم، عادة، أقل من الأعمال الأخرى.

4-3-البطالة المقنعة أو المستترة Disguised unemployment وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون إنتاجهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم على نحو متدنٍ. مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة، لا تنتج شيئاً تقريباً، ويسود هذا النوع في أغلب مؤسسات القطاع العام في بعض دول العالم الثالث.وهذه البطالة تُعد أخبث الأنواع خاصة في الدول النامية، لأنها الوجه الآخر لتدني الإنتاج في العمل المبذول. ،

4-4-البطالة الاحتكاكية الانتقالية Frictional Unemployment

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين، بين المناطق والمهن المختلفة، وهي بطالة مؤقتة تنتهي بمجرد استقرارهم.وهي الحالة التي تحدث عندما تنقص المعلومة لدى طالبين و عارضي العمل

4-5-البطالة الفنية هذا النوع من البطالة بسبب إلى تغير في الفن التقني المستخدم، أي إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات، أو لصعوبة تدريبهم على الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها، والتي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل. التطوّر التقني الكبير الذي تشهده الشركات والصناعات بشكلٍ عام.

4-6-البطالة الدورية Cyclical Unemployment وهي التي تنشأ نتيجة للدورات التجارية المعروفة جيداً في النشاط الاقتصادي المتكامل؛ فعندما يحدث انخفاض عابر في الطلب على البضائع، يُرغم أصحاب المصانع على تخفيض عدد العمال أو تخفيض ساعات عملهم. وهي التي ترافق الدورة الاقتصادية، ومداها الزمني يمتد عادة من 3 إلى 10 سنوات

4-7-البطالة الهيكلية (البنائية) (الفنية) Structural Unemployment ويُقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى وجود تغيرات في سوق العمل اي عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات، أو.

4-8-البطالة الموسمية Seasonal Unemployment وهي البطالة التي تحدث أساساً في القطاع الزراعي او السياحي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي. فقد أصبحت الزراعة مهنة لبعض الوقت، خاصة وأن صغر حجم الحيازة الزراعية بفعل تفتت الحيازة أدى إلى الحد من العمالة الزراعية. وقد تحدث في بعض الصناعات في الريف بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف أو للتغيرات، التي تطرأ على أنماط الاستهلاك.

4-9-البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل، إما لعزوفه عنه أو تفضيله لوقت الفراغ، وإما لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى، وظروف عمل أحسن، أو للانسحاب من سوق العمل بإرادته، كجماعات التكفير والهجرة التي ترفض العمل في الحكومة.

4-10-البطالة الإجبارية أو القسرية Involuntary Unemployment ويُقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي من غير إرادته أو اختياره، **وتحدث من طريق تسريح العمال بشكل قصري مع أن العامل راغب في العمل** (مثل ظاهرة المعاش المبكر الإجباري) وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظف، على الرغم من بحثهم الجدي عنه، وقدرتهم عليه، وقبولهم لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية، أو في حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد القومي

4-11-البطالة المخفية

البطالة المخفية هي حالة **لا يتم فيها حساب الأشخاص العاطلين عن العمل في إحصاءات البطالة الرسمية**. ومن بين العمال المحتملين الذين يقعون في هذه الفئة، الأفراد الذين **تخلوا عن البحث عن عمل** ويبحثون عن وظيفة يتم استبعادهم من إحصاءات البطالة أيضًا.، والذين **تقاعدوا مبكرا** وأولئك الذين لديهم **وظائف موسمية أو بدوام جزئي. بالإضافة إلى عدم احتساب أي شخص يقل عمره عن 16 عامًا، أو المتقاعدين، أو السجناء، أو الأزواج الذين يبقون في المنزل**، إن عدم إدراج البطالة المخفية في أرقام البطالة الإجمالية يجعل معدل البطالة أقل مما هو عليه فعلاً .

5-أسباب البطالة

تعد ظاهرة البطالة من أخطر الظواهر التي يمكن أن تواجه المجتمعات، حيث أنها تشكل عامل تهديد اقتصادي واجتماعي وأخلاقي وثقافي، كما أن ارتفاع معدل البطالة في العالم العربي يسبب عقبة كبيرة. لذلك فلا بد من الوقوف على أسباب البطالة، والبحث عن حلول لها، حيث تختلف هذه الأسباب باختلاف ظروف كل مجتمع، ومنها:

5-1-أسباب سياسية للبطالة: تعاني مجمل الدول العربية من **أزمات وحروب**، تحول دون قدرة حكومات الدول المتضررة على دعم قطاع الأعمال، بالإضافة إلى انعدام التنمية السياسية، التي يجب أن تؤثر في تطوير الوضع الاقتصادي.

5-2-أسباب اقتصادية للبطالة: يعمل **عدم قدرة الدول والحكومات على تطوير قطاع الأعمال**، على تقلّص فرص العمل المتاحة، فيما لا يتوقف نمو حجم المؤهلين، ما يتسبب لاحقاً في عدم تكافؤ عدد الفرص مع عدد المؤهلين، ما يتجسد في مشكلة البطالة.و هذا م يسمى ب **النمو البطئ للنشاط الاقتصادي** الزيادة الكبيره في اعداد الافراد القادرين علي العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ينمو النشاط الاقتصادي ببطء مما ادي الي قلة فرص العمل المتاحه التي تتناسب مع الزيادة في القوي العامله.و ترتفع معدلات البطالة عند حدوث الركود الاقتصاديّ في الدولة وتقل عند حدوث العكس.

- التزام الدولة بتعيين الخريجين:- فمن المعروف ان الدولة تتبني سياسة الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا إلا انه نظرا للتوسع الهائل في التعليم بمراحله المختلفه وارتفاع معدلات النموالسكاني والاقبال الشديد علي التعليم تزايدت مخرجاته بصوره متصاعده وأدي التزام الدولة بتعيين المخرجات الي اكتظاظ اجهزة الدولة بعمالة زائدة لا تضيف انتاجا بل اسهمت بما تحصل عليه من اجور في زيادة معدلات التضخم وانخفاض انتاجية العمل واصبحت سياسة التعيين الفوري للخريجين تمثل عبئا اقتصاديا

واجتماعيا ومن ثم كان علي خريجي الجامعات وغيرهم من مراحل التعليم الأخري الانتظار سنوات حتي يتم خلق فرص عمل لهم

الخلل القائم بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل:- من بين الاسباب التي تؤدي الي بطالة المتعلمين عامة الخلل القائم الآن بين سياسة التعليم وسوق العمل ولا يرجع ذلك الي عدم التطابق بين هيكل التعليم وهيكل الاقتصاد فحسب وانما يرجع أيضا الي الاختلاف في سرعة نمو القطاعين بمعني ان ينتج التعليم خريجين أكثر من قدرة الاقتصاد علي استغلالهم برغم حاجة المجتمع اليهم

3-5-أسباب اجتماعية وثقافية للبطالة: تؤدي بعض **الثقافات المجتمعية** مثل **الاتجاهات والقيم السائده:حيث** تمثل اتجاهات الافراد في قطاعات كبيره من المجتمع نحو العمل بالحكومة عاملا مهما في ازدياد مشكلة البطالة حيث يترسخ في الذهن أن الدخول في الوظيفة العامه بالحكومة لا يحددها فقط مستوي الأجور بدليل ارتفاع اجور القطاعات الخاصة عن الوظائف الحكوميه بل أيضا المركز الاجتماعي والسلطة وضمان الوظيفة مدي الحياة مما يدفع البعض الي رفض وظائف القطاع الخاص املا في الحصول علي وظيفه في القطاع العام الحكومي مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع معدلات البطالة.

. كما تؤدي ظواهر اجتماعية مثل **ارتفاع معدلات السكان** إلى تنامي مشكلة البطالة أيضاً، حيث أنها تزيد من عدم تكافؤ عدد المؤهلين مع عدد الفرص المتاحة، على المستوى البعيد. ويمكن أخذ مشكلة عدم قدرة بعض المجتمعات على تطوير أفكار مشاريع جديدة بعين الاعتبار، بالإضافة إلى **مخرجات العملية التعليمية**، التي تنتج أحياناً أجيالاً مؤهلة للاستجابة لليأس، أو الاستسلام لانسداد الأفق.

.

6-آثار البطالة

تؤثر البطالة على المجتمع والأفراد بصورة كبيرة واضحة يمكن ملاحظتها، ويمكن تحديد هذه الآثار في ما يأتي:

6-1-آثار البطالة على الأفراد

- **انخفاض الدخل** يعاني الأفراد العاطلون عن العمل من انخفاض إجمالي الدخل الخاص بهم كنتيجة مباشرة لعدم وجود وظيفة ثابتة تؤمن لهم الدخل الملائم لاحتياجاتهم، وغالبًا ما يعتمد الأفراد العاطلون عن العمل على الأجر الذي يتلقونه وليس لهم مصدر آخر للدخل لتمويل تكاليف النفقات الأساسيّة لهم.
- **المشكلات الصحية**يمكن أن تؤثر البطالة على الصحة الجسديّة للأشخاص، بحيث يمكن أن تُعتبر البطالة مرهقة للغاية دون القيام بالإنجاز فيؤثر ذلك على نفسيّة الفرد، وقد تتمثل الآثار بالتوتر النفسيّ، الصداع، ارتفاع ضغط الدم، السكري، أمراض القلب وغيرها العديد.كما ان البطالة تزيد من فرصة تعرّض الأشخاص للإصابة بأعراض الاكتئاب، وذلك بسبب انخفاض الرفاهيّة الذاتيّة وانخفاض احترام الذات
- .**الآثار العائلية السلبية** تتعرّض عائلة الشخص العاطل عن العمل إلى الضغط النفسيّ الكبير الناتج عن تراكم النفقات والديون، كما ينال الأشخاص العاطلون عن العمل تحديات عائلية أكبر.
- **فقدان الافراد لمهاراتهم او خبراتهم أي تضييع للمواهب**

6-2-آثار البطالة على المجتمع

- تؤثر البطالة على المجتمع المحليّ أو المجتمع الذي يتواجد به العاطل عن العمل، بازدياد نسبة الفقر وتدني المستوى المعيشيّ للأفراد
- -تؤدي الى الانحراف و الجريمة أي ظهور الافات الاجتماعية
- الشعور بعدم الانتماء لى البلد الذي يعيش فيه مما يجعله يفكر في الهجرة
- انتشار العمل غير الرسمي

6-3-آثار البطالة على الاقتصاد

- تؤثر البطالة على الاقتصاد ككل، فعندما يكون الأشخاص عاطلون عن العمل يقومون بإنفاق أموال أقل، مما يساهم في نهاية الأمر إلى تقليل المساهمة العامة في الاقتصاد فيما يتعلق بشراء السلع والخدمات والمنتجات، هذا وتؤثر البطالة على القوّة الشرائية التي من الممكن أن تؤدّي أيضًا إلى زيادة نسبة البطالة ممّا يجعلها حلقة مغلقة.
- أيضا -انخفاض الناتج الفعلي
- ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية أي للسلع و الخدمات التي يمكن انتجاها من قبل العاطلين
- تبديد أموال الدولة عند تخصيصها كمنح لاعانة البطالين و عائلاتهم
- زعزعة الاستقرار الاقتصادي عن طريق نقص الإنتاج و زيادة الانفاق الحكومي مما سيزيد من الطلب الكلي ومنه ارتفاع التضخم

7-السياسات الاقتصادية لمواجهة مشكلة البطالة

نظرًا للأثر الكبير الذي تتركه البطالة على الأفراد والمجتمعات كان لا بدَّ من العمل على التحليل والتقصي لإيجاد الحلول المناسبة في علاج المشكلة ومنع حدوث الآثار السلبيّة عامةً، ومن خلال ما يأتي يمكن تلخيص أبرز المقترحات التي تمَّ طرحها .حيث بخصوص:

7-1-البطالة الهيكلية تغيير نظام التعليم، يجب تغيير النمط التعليميّ تمامًا، حيث يجب التركيز على التعليم المهنيّ وتطوير الأداء والمؤهلات بالإضافة إلى دعم الأشخاص المحبين للتعلّم في إتمام مرحلة الدراسات العليا، وتطوير قطاع التعليم بما يتلاءم مع

التطور التكنولوجي، لإنتاج جيل قادر على تطوير الأفكار المواكبة. و البدء بعمله الخاص عند إنهاء الدراسة في المرحلة الجامعيّة.اي تكوين القوى العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة

7-2-البطالة الاحتكاكية -انشاء مكاتب التشغيل لتسهيل الاتصال بين ارباب العمل و العاطلين عن العمل مثلا إقامة مركز معلومات في المناطق المختلفة

7-3-البطالة الموسميّة، محاولة إلغاء سياسة البطالة الموسميّة، حيث يوجد هذا النوع من البطالة في الصناعات المتعلّقة بالزراعة ويجب الحد منها من خلال زراعة المحاصيل المتعددة، وتشجيع المزارعين والقيام بعمليات البستنة وتربية الحيوانات والحصول على الألبان، بالإضافة إلى تشجيع الصناعات المنزليّة.

تقديم المساعدة للأشخاص العاملين لدى حسابهم الخاص، بحيث يتم دعم الأشخاص الذين يديرون أعمالهم الخاصة ماديًا وتوفير المواد الخام والتدريب الفنيّ اللازم للقيام بالأعمال على أكمل وجه، مما قد يساهم في فتح فرص عمل جديدة لخدمة المجتمع.

الزيادة في إنتاجيّة الصناعات المنزليّة، حيث يتوجب لزيادة العمالة زيادة حجم الإنتاج وتشجيع التطوّر في هذا المجال.

تشجيع العمالة الكاملة والأكثر إنتاجية حيث يجب على الشركات جعل الهدف الأساسيّ لها خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمل وإنتاجية العمل في نفس الوقت، بحيث تتبنى توفير فرص عمل لأكبر عدد يمكن استيعابه لديها.

7-4-البطالة الدورية زيادة معدل تكوين رأس المال، ففي حال حصل الأفراد على الدعم اللازم لتكوين رأس المال الخاص بهم؛ فهذا يعني توفير فرصة لبناء مشروع جديد وبالتالي زيادة فرص العمل في المجتمعات.و منه التخلص من حالة الركود

البطالة المقنعة التوزيع العادل للعمال على قطاعات الإنتاج أي سحب الفائض من بعض القطاعات و استخدامهم في التي تعاني من النقص

7-5-بالإضافة الى خفض الضرائب، الذي من شأنه التشجيع على الإنفاق، ما يحسن من الوضع الاقتصادي العام للدولة، ويزيد من فرصة الاستثمار التي توفر فرص عمل محتملة.

7-6-دعم المشاريع الصغيرة وتفعيل التمويل الصغير، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات اقتصادية واستثمارية مع الدول المجاورة، وتشجيع الاستثمار من خلال خفض مستوى المتطلبات والشروط التي تفرضها الحكومة على المستثمرين.

8-أسباب البطالة في الجزائر

8-1-الأسباب المباشرة

-قلة مناصب الشغل

الأسباب غير المباشرة

8-2-الهيكلية

- ضعف الجهاز الإنتاجي توقف المشاريع الاستثمارية
- الانفجار الديمغرافي
- هشاشة القطاع العمومي و سيطرته المفرطة
- عدم التوفق بين التكوين و الشغل

-الظرفية

- الكساد العالمي و تدهور المبادلات التجارية الدولية
- الازمة النفطية
- ثقل المديونية
- الوضع الأمني
- فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم ازمة المديونية
- سوء سياسات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي

الفصل الثالث :المدخل النظامي

المحاضرة السابع عشر:فلسفة و مذهبية النظام الاقتصادي

أولا: مفهوم النظام الاقتصادي:

هناك عدَة تعريفات للنظام الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية،غير أن معظمها يدور حول:

أن النظام الاقتصادي هو:" مجموعة من العلاقات و المؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان و المكان".

و يُعرف بأنه: " الأطر الفلسفية والمنهجية والتنظيمية التي تحدد وتنفذ القضايا المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع" .

ثانيا:أنواع النظم الاقتصادية ،آلياتها و أهم أهدافها:

تنقسم النظم الإقتصادية إلى ثلاثة نظم تتجلي في كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر، النظام الاقتصادي الاشتراكي المركزي، النظام الاقتصادي المختلط،بحيث:

1-النظام الرأسمالي:

هو نظام قائم على أنقاض النظام الإقطاعي ما بين القرن الخامس والخامس عشر الميلادي ونشأ في بيئة علمانية تفصل الدين عن الدولة على يد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم والربح في هذا النظام هو الهدف.

2-مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي:يتسم النظام الاقتصادي الرأسمالي بعدة خصائص ذات الأهداف التالية

- الملكية الخاصة (الفردية) لوسائل الإنتاج؛
- اعتماده على آلية السوق(قوى العرض والطلب) في تنظيم العمليات الاقتصادية؛
- سيادة المنافسة بين المنتجين ،وتتحول إلى منافسه احتكاريه في مراحله المتطورة؛
- يهدف النظام الرأسمالي من خلال العملية الإنتاجية إلى تحقيق أقصى الأرباح الممكنة ؛
- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ،و يقتصر على مجالات معينه كالأمن والدفاع؛
- اعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية و تشمل حرية الإنتاج والاستهلاك والتصرف واختيار المهنة والتنقل ؛

3-عيوب النظام الرأسمالي: تتمثل في

- يؤدي إلى المزيد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات؛
- بروز الشركات الاحتكارية الكبرى ؛
- ظهور التقلبات الاقتصادية الحادة ؛
- للمنافسة آثار ايجابية إلا أن لها في المقابل آثار سلبية عديدة منها النفقات الباهظة للدعاية والإعلان.

2-النظام الاشتراكي:

يُعد النظام الاشتراكي نظاما تنتهجه و تتبنى مبادئه الدولة للتنمية الشاملة ، باعتباره يقوم على أساس مراقبة الدولة للنشاط الإقتصادي و التدخل فيه ، للحدّ من الإستغلال الرأسمالي لمقدرات البلاد،التي تعمل على توفيرها للعامة ، وتركّز الثروة في أيدي عدد محدود من الأفراد ، وتوفير فرص العمل للمواطنين .

2-1-أهداف و خصائص النظام الاشتراكي:تتمثل في:

- الملكية العامة(الجماعية) لعناصر الإنتاج ؛
- الإشباع الجماعي للحاجات و ليس لتحقيق الربح ؛
- توزيع الناتج على أساس العمل ؛
- وجود أجهزة مسئولة عن وضع و تنظيم العمليات الاقتصادية (جهاز تخطيط مركزي)؛
- وجود أهداف أساسية تحددها الدولة؛
- لا يوجد تفاوت واسع في مستويات الدخل بين أفراد المجتمع ؛
- وجود قاعدة واسعة من البيانات الإحصائية عن جميع نواحي الاقتصاد؛
- نسبة البطالة اقل من النظام الرأسمالي.

2-2-سلبيات النظام الاشتراكي:و تتجلى في:

- إهمال مبادئ الملكية الفردية والحرية الاقتصادية والدور المهم لآلية السوق؛
- إعتماده على جهاز التخطيط المركزي المسئول عن اتخاذ آلاف القرارات الاقتصادية اليومية مما أدى إلى وجود جهاز يتصف بالبيروقراطية والتعقيد الإداري؛
- إغفال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

3-النظام الإسلامي:

يُعد النظام الاقتصادي الإسلاميّ أهم أسلوب اقتصادي باعتباره يعتَمِد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس.

3-1-تعريف النظام الإسلامي:

يُعرف النظام الاقتصاد الإسلاميّ بأنّه :"نظام مُرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلاميّة، يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تساهم في التحكّم بالسلوك الاقتصاديّ، وتحديداً في مجالات الادّخار والإنفاق".

3-2-أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

هناك العديد من أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، والتي جاء الإسلام كي يرسيها في المجتمع المسلم، ويلغي السلبيات كافة التي حوتها النظم الاقتصادية الأخرى، وعليه فإن أهم أهداف النظام الاقتصادي في الإسلام ما يأتي:

3-3-1-التخصيص الأمثل لكل الموارد الاقتصادية: شروطها :

- عدم إنتاج السلع المحرمة الضارة؛
- لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقد ارتباطه بالمخاطرة؛
- التركيز على الضروريات وعدم الإسراف وعدم الإفراط؛

3-3-2- الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات ذات طبيعة إسرافية؛

3-3-3-توفير الحاجات الأساسية للمجتمع .

3-3-4-تحقيق توزيع عادل للدخل و الثروة.

4-النظام الاقتصادي المختلط Mixed Economic System

النظام الاقتصادي المختلط هو نظام اقتصادي يتميز بخصائص الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء، حيث يحمي النظام الاقتصادي المختلط الملكية الخاصة ويسمح بمستوى من الحرية الاقتصادية في استخدام رأس المال، ولكنه يسمح أيضا للحكومات بالتدخل في الأنشطة الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية.

4-1-تعريف النظام الاقتصادي المختلط:

يُعرف النظام الاقتصادي المختلط على أنه :" ذاك النظام المختلط لإدارة النشاط الاقتصادي الذي يقوم بالجمع بين نمطين ونظامين اقتصاديين مختلفين ،و هما الاقتصاد المخطط و اقتصاد السوق ،و إن الاقتصاد المختلط يعتمد على تدخل الدولة من خلال إجراءات تنظيمية تهدف إلى ضبط الأسعار واستقرار السوق ومنع الأزمات الناتجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي"

4-2-مزايا وعيوب النظام الاقتصادي المختلط :

من المُسلَم به أن لكل نظام اقتصادي إيجابيات وسلبيات، أو مميزات وعيوب، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

4-2-1- المميزات:

- إعتماده على خطة اقتصادية (تخطيط موجه يعتمد على الحوافز لتنفيذ الخطط)؛
- يسعى النظام المختلط نحو تحقيق التوظيف الكامل في المجتمع؛
- محاولاته لإيجاد التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة،
- وجود الرقابة الحكومية على القطاع الخاص، مما يؤدي إلى ضمان الجودة وضبط الأنشطة الاقتصادية،لتحقيق المصالح المشتركة؛

4-2-2-العيوب:

- صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من أنشطة، وبين دور الحكومة وما تقوم به من نشاط اقتصادي؛
- صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة،ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة
- صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن إتباعها من أجل تحقيق التعاون والتناسق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة و عمل الحكومة؛
- صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق أعلى دخل لمالكي هذه المشروعات،مع أقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها؛

ثالثا:الفرق بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي و النظام الاقتصادي الإسلامي

يمكن إبراز الفرق بين الأنظمة الثلاثة من حيث:

1- مبدأ الدين أو العقيدة:

- **النظام الرأسمالي :** نشأ في بيئة علمانية تفصل الدين عن الدولة هذا النظام نشأ على يد (آدم سميث) من خلال كتابه ثروة الأمم؛
- **النظام الاشتراكي :**اقترن بعقيدة الإلحاد أي لا إله والحياة ماده فلا تأثير للدين مطلقا على الاقتصاد و(كتاب ماركس) رأس المال ينتقد ويعارض الرأسمالية ويعتبرون الدين أفيون الشعوب؛
- **النظام الإسلامي :**الدين يوجه الاقتصاد والاقتصاد يرتبط بالدين عقيدة وشريعة فهو لا ينفصل عنه

2-مبدأ الملكية الفردية:

- **النظام الرأسمالي :**للفرد الحق في تملك وسائل الإنتاج دون قيود أو شروط والأفراد يتملكون عناصر الإنتاج ؛
- **النظام الاشتراكي :**الملكية عامة و لا يحق للفرد أن يمتلك ملكية خاصة به ،ويعتبر الفرد مجرد أجير لدى الدولة؛
- **النظام الإسلامي**: يحق للفرد أن يتملك وسائل الإنتاج وفق الضوابط والقيود الشرعية ،وعدم الإضرار بمصلحة الجماعة.

3- مبدأ الحرية ألاقتصادية وتدخل الدولة:

- **النظام الرأسمالي :**تعتبر الحرية مطلقة والدولة لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية ،وللفرد مطلق الحرية ولكن بعد أزمة الكساد العالمي عام 1929م صارت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي في بعض الجوانب؛
- **النظام الاشتراكي:** الدولة هي التي تدير وتوجه الاقتصاد وتشرف عليه عبر جهاز التخطيط المركزي وليس للفرد الحرية؛
- **النظام الإسلامي :** الأصل عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا إذا دعت الحاجة لذلك والتدخل يكون لهذه المصلحة ولهذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم (دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض).

4- مبدأ الربح:

- **النظام الرأسمالي :**يعتبر الربح الهدف الرئيسي والأساس والمهم لبقاء المشروع واستمراره وهو الذي يدفع للاستثمار؛
- **النظام الاشتراكي :** الربح ليس هدف، وإقامة المشاريع هدف إجتماعي متمثل في تأمين السلع التي يحتاجها الناس لسد حاجتهم ،وقد تكون المشاريع خاسره ومع ذلك تستمر؛
- **النظام الإسلامي :** الربح هدف اقتصادي و لكنه ليس الهدف الرئيسي.

5- مبدأ آلية السوق:

- **النظام الرأسمالي:**الأسعار تتحدد من خلال قوى العرض والطلب ،والتسعير مرفوض مطلقا وللسوق شروط للتحقيق المنافسة التامة ،ولا يوجد قيم ومبادئ تحكم السوق في هذا النظام؛
- **النظام الاشتراكي:** الدولة هي التي تنتج و تمتلك المشاريع، وتحدد الأسعار ولا وجود لقوى العرض والطلب فيه؛
- **النظام الإسلامي :** الأصل أن الأسعار تتحدد من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض ،والدولة لا تسعر إلا عند الضرورة والحاجة ،والسوق يعمل من خلال ضوابط شرعيه ومبادئ أخلاقية ومن الأمثلة على ذلك تحريم الربا والغش والاحتكار وإذا وجد فإن الدولة لها الحق في التسعير والتدخل.

6-الهدف من هذه الأنظمة:

- **النظام الرأسمالي:** مادي والسعي وراء حاجات المجتمع وإشباع رغباته بأي وسيلة ؛
- **النظام الاشتراكي:** الهدف مادي وتأمين حاجات المجتمع؛
- **النظام الإسلامي :** إهتم بتأمين حاجات المجتمع إقتصاديا كما اهتم بالأفراد وهذا يعتبر هدف له،والإسلام جعل من أهداف الاقتصاد تحقيق رضا الله سبحانه وتعالى وهو لهذا يسعى لتحقيق هدفين دنيوي وأخروي وهذان الهدفان لا تعارض بينهما بل مكملان لبعضهما البعض.

الفصل الرابع :المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

المحاضرة الثامنة عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

أولا :المؤسسات الاقتصادية الدولية

المؤسسات الاقتصادية الدولية هي مؤسسات مالية أنشأت من طرف دولتين أو أكثر، وهي خاضعة للقانون الدولي.
وتتمثل في :

1-صندوق النقد الدولي: هو مؤسسة مالية دولية مقرّها العاصمة الأمريكية واشنطن، ويتألف أعضاؤها من 190 دولة. الأهداف المعلنة من صندوق النقد الدولي هي «العمل على رعاية التعاون النقدي الدولي، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتسهيل التجارة الدولية، والحثّ على رفع معدلات التوظيف والنمو الاقتصادي المستدام، وتقليص الفقر في مختلف أنحاء العالم». تأسس صندوق النقد الدولي في عام 1944، وبدأ عمله في 27 ديسمبر عام 1945 في مؤتمر بريتون وودز انطلاقًا من أفكار الاقتصاديَّيْن هاري ديكستر وايت وجون مينارد كينز، ثم بدأ الوجود الرسمي لصندوق النقد الدولي في عام 1956 عندما شاركت 29 دولة في تأسيسه بهدف إعادة هيكلة النظام المالي الدولي. يلعب صندوق النقد دورًا مركزيًا اليوم في إدارة مشكلات ميزان المدفوعات والأزمات المالية العالمية. تساهم الدول في تمويل احتياطات الصندوق عبر نظام الحصص الذي يسمح للدول باقتراض المال عندما تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات. في عام 2016، كان لدى صندوق النقد الدولي حقوق سحبٍ خاصة بقيمة 477 مليار (ما يعادل 667 مليار دولار أمريكي).

2-البنك الدولي للإنشاء والتعمير :هو أحد المؤسسات الخمس التي يتألف منها البنك الدولي. مقره الاجتماعي واشنطن تم إنشاؤه في يوليو عام 1944 إثر اتفاقيات بروتون ودز، ودخل عقد تأسيس هذه الهيئة في ديسمبر 1945. ومن أهداف هذا البنك المساهمة في تمويل إعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب العالمية II، وكذا تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنموية منتجة (Productif)، وكذلك المساهمة في تطوير المُبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية.

3-مؤسسة التمويل الدولية :(بالإنجليزية: International Finance Corporation) هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي تعنى بالتعامل مع القطاع الخاص. إنها مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، وهي ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها، والتي تتميز بفائدتها الاقتصادية، وسلامتها المالية والتجارية، واستدامتها بيئياً واجتماعياً. ونحن نؤمن بأن النمو الاقتصادي السليم هو المفتاح لتخفيض أعداد الفقراء؛ بحيث يقوم على تنمية روح المبادرة بالمشاريع الخاصة والاستثمار الناجح في القطاع الخاص؛ وتؤمن بضرورة توفر بيئة أعمال مواتية لكي يزدهر القطاع الخاص ويساهم في تحسين أحوال الناس المعيشية. وتسعى إلى مواصلة تحسين أدائها من خلال الاستجابة السريعة للعملاء، وتبادل نجاحاتها، والتعلم من خبراتها.

4-المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) :وهي تمثل ذراع البنك الدولي الذي يقوم بمساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم، وتهدف المؤسسة الدولية للتنمية، التي انشئت في عام 1960 إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال :

تقديم قروض بدون فائدة,
منح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي,
تخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة,
تحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

5-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (بالإنجليزية ICSID) هي مؤسسة تابعة للبنك الدولي. تأسست عام 1966م وهي تسعى إلى تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة.

6-وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف Multilateral Investment Guarantee Agency أو اختصاراً MIGA هي منظمة تتبع البنك الدولي، ومقرها في واشنطن العاصمة. تقدم هذه المنظمة تأمينات (ضمانات) ضد

المخاطر السياسية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها.

7-منظمة التجارة العالمية (WTO) (بالإنجليزية: World Trade Organization) (بالفرنسية: Organisation mondiale du commerce) (بالإسبانية: Organización Mundial del Comercio) هي منظمة حكومية دولية تنظم وتسهل التجارة الدولية بين الأمم. تستخدم الحكومات المنظمة بهدف وضع القواعد التي تحكم التجارة الدولية ومراجعتها وتنفيذها. بدأت المنظمة عملياتها بصورة رسمية في 1 يناير من عام 1995 وفقًا لاتفاقية مراكش، وبذلك حلت محل اتفاقية جات التي أبرمت في عام 1948. منظمة التجارة العالمية هي أكبر منظمة اقتصادية دولية في العالم، فهي تضم 164 دولة عضوًا تمثل ما يزيد عن 98% من التجارة العالمية والناتج المحلي التجاري العالمي

ثانيا:التكتلات الاقتصادية الجهوية

1-مفهوم التكتل الاقتصادي :

يشير مفهوم التكتل الاقتصادي الى مجموعة الترتيبات التي تهدف الى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية،وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفة موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية، من اجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ،وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار.وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية. وهناك درجات من التكتل الاقتصادي، تبدأ بالتدرج من رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء، أو ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة. ثم الانتقال الى مرحلة الاتحاد الجمركي عندما تتفق الدول الأعضاء على وضع تعريفة موحدة على استيراداتها من الدول خارج التكتل ،والمرحلة اللاحقة هي السوق المشتركة التي يتم فيها تحرير تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء،تليها الوحدة الاقتصادية التي يتم فيها تنسيق السياسات المالية النقدية وتوحيد كامل السياسات بما في ذلك العملة النقدية والسلطة النقدية ، أخيراً تأتي مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل ، و كل مرحلة من هذه المراحل تتطلب تخطي المرحلة التي كانت قبلها.

2-مقومات التكتل الاقتصادي:

يستند التكتل الاقتصادي على مجموعة من المقومات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تعززه وتضمن استمراره، ومن الناحية السياسية فأن ضعف مستوى التقارب بين توجهات الأنظمة السياسية كان هو العائق الأهم في وجه معظم تجارب التكتل في الدول النامية وبخاصة في العالم العربي.كما شكل ضعف التقارب الاجتماعي والثقافي سببا في إعاقة تجارب أخرى ، ورغم أن المقومات السياسية والثقافية ضرورية لنجاح التكتل،إلا أنها ليست كافية لوحدها ،حيث تعد المقومات الاقتصادية هي الشرط الكافي،وخير مثال هي تجربة الاتحاد الأوروبي ، فقد وصلت أوروبا إلى درجة كبيرة من التوافق والى مراحل متقدمة من التكتل الاقتصادي رغم الحروب والفوارق والاجتماعية والثقافية الكبيرة بين شعوبها ، بعد أن رجحت كفة بناء المستقبل على كفة أحقاد الماضي، لتبرهن على الدور الفعال للمصالح المشتركة وأهميتها إلى جانب المقومات الاقتصادية في نجاح أي مشروع تكاملي جاد.

و يمكن إيجاز أهم المقومات الاقتصادية بما يأتي :-

2-1- الموارد الطبيعية والقوى العاملة :- فالتفاوت في التوزيع النسبي لهذين الموردين سيحفز الدول التي تتميز بوجود ندرة نسبية في أحد هذين الموردين أو كليهما للدخول في تكتل مع الدول التي تمتلك وفرة نسبية في أحد هذين الموردين أو كليهما، وعند قيام التكتل فإنه سيسمح بتوسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموما،وفقاً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة.

2-2- البنية الأساسية:- تظل المكاسب المتحققة من الانضمام الى التكتل محدودة في حالة افتقار دول التكتل إلى بنية أساسية متطورة ،وهذا بدوره سيحد من المزايا المتوقعة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل.

3-أهداف التكتل الاقتصادي :- تبين مما سبق أن التكتل الاقتصادي هو عملية سياسية وثقافية واقتصادية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية وصولا إلى الوحدة الاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي واحد يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها :-

* الحصول على مزايا الإنتاج الكبير:- بتوسيع حجم السوق وتوجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، والعمل

على إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.
*تقسيم العمل التكنيكي والوظيفي :للاستفادة من المهارات والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع.
* تسهيل التنمية الاقتصادية: من خلال خلق فرص جديدة تنهض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
*رفع مستوى الرفاهية:- من خلال تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة.
*تخفيض أثر الصدمات الخارجية:- من خلال زيادة مستوى التنويع الإنتاجي في الدول الأعضاء في التكتل.